الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي ميلة

معهد: العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير **الرقم التسلسلي.....**

ميدان: علوم اقتصادية، التسيير وتجارة

الشعبة: علوم التسيير **التخصص: مالية**

مذكرة بعنوان

انعكاسات العولمة الاقتصادية على التجارة الدولية

دراسة حالة الدول النامية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس ل.م.د في علو التسيير

(أو علوم اقتصادية)

تخصص مالية (أو بنوك)

إعداد الطلبة: **إشراف الأستاذة:**

- حامدي إسماعيل - بوفنش وسيلة
- حنيش يعقوب
- غرارة عماد الدين

السنة الجامعية: 2011-2012

بسم الله الرحمن الرحيم

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك

التي أنعمت علي و على والدي

و أن اعمل صالحا ترضاه

و أدخلني في رحمتك

في عبادك الصالحين

صدق الله العظيم

إهداء

إلى النور الذي ينير لي درب النجاح.....أبي

ويا من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف.....أمي

إلى إخوتي: أسماء، عبد الفتاح، صهيب، مروة.

وإلى أعمامي وعماتي وإلى أخوالي

إلى أصدقاء العمر: وليد، عبد الرحيم، رؤوف، عبد الحميد، زاكي، صهيب، عثمان، إسلام.

إلى زملائي: زكرياء، المولود، عماد، حليم، جمال، خالد، هشام، محمد.

إلى طلبة المالية والبنوك دفعة 2011-2012.

وإلى من نسيه قلمي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

يعقوب

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:"ن والقلم وما يسطرون" صدق الله العظيم

بعظمة القلم يكبر معه الجنين الذي لازمه لمدة فاقت 16 سنة

على هذا الجنين أبدء هذا الإهداء الذي أقدمه كعربون جهد إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا أبي وأمي حفظهما الله

إلى أحب الناس إلي وأملي في الحياة خالتي الكريمة أطال الله في عمرها

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل إخوتي: أمين، طارق، ضياء الحق والمدلل وائل.

إلى أختي توأم الروح: إيمان.

إلى كل الأصدقاء في الحياة الجامعية:زكرياء، فارس، حليم، مهدي، تاج الدين، أسامة، صالح، ناصر، يونس، علي، سيف الدين،إسلام، عبد المالك،نجم الدين،

إلى أصدقائي خارج الحياة الجامعية: خالد، شوقي، يوسف، نور الدين، سمير، بدر الدين.

وإلى كل أقاربي ومن يحمل اللقب غرارة وشليحي وكل من يعرف غرارة عماد الدين دون نسيان رفقاء هذا العمل إسماعيل ويعقوب

في الأخير أضع هذا العمل تحت تصرف طلبة الاقتصاد وأتمنى أن ينفعهم وشكرا

عماد الدين

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى : [ن والقلم وما يسطرون] صدق الله العظيم.

بعظمة القلم يكبر معه الحنين الذي لازمه لمدة فاقت 17 سنة،

وعلى هذا الحنين أبدا هذا الإهداء الذي أقدمه كعربون جهد إلى اعز ما املك في هذه الدنيا أمي وأبي.

والى أحب الناس إلي وأملي في الحياة جدتي الكريمة أطال الله في عمرها .

كما اهدي هذا العمل المتواضع إلى كل إخوتي: عزيز،بلال، محمد، صابر، وليد.

إلى أخواتي:سمية، سلمى، مروة.

إلى ألأطفال: إسلام، هاشم، معتصم،احمد زكي ورحاب.

إلى كل الأصدقاء في الحياة الجامعية : زكرياء، فارس، حليم، جمال، علي،عماد، وليد

إلى كل الأصدقاء خارج الحياة الجامعية :وليد، صهيب، ياسين،فارس، تقي الدين...

إلى بابا المحفوظ وكل أقاربي ومن يحمل اللقب حامدي وحراق وكل من يعرف حامدي إسماعيل دون نسيان رفقاء هذا العمل عماد الدين، يعقوب.

وفي الأخير أضع هذا العمل تحت تصرف طلبة الاقتصاد والتجارة والمهتمين بهذا المجال وأتمنى أن ينفعهم في بحوثهم - وشكرا -

إسماعيل

التشكرات

نشكر الله و نحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبـــة

و النافعة نعمة العلم و البصيرة .

يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل و الثناء الخالص و التقدير

إلى من مدّ يد المساعدة و ساهم معنا في تذليل ما واجهنا

من صعوبات و نخص بالذكر :

الأستاذة المشرفة بوفنش وسيلة التي لم تبخل علينا بتوجيهـــاتها

و إرشاداتها القيمة لانجاز هذه المذكرة

فلها منا كامل التقدير و الاحترام

فهرس العناوين

الفهرس:

المقدمة العامة.....أ-ج

الفصل الأول:الإطار العام للعولمة الاقتصادية.....6

مقدمة.....7

المبحث الأول: العولمة الاقتصادية مفهومها، ظهورها، خصائصها ومظاهرها.....8

المطلب الأول: تعريف العولمة الاقتصادية.....8

المطلب الثاني: أسباب ومراحل ظهور العولمة الاقتصادية.....8

المطلب الثالث: خصائص العولمة الاقتصادية.....11

المطلب الرابع: مظاهر العولمة الاقتصادية.....12

المبحث الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية.....12

المطلب الأول: عولمة الأسواق.....13

المطلب الثاني: عولمة الاستثمار.....13

المطلب الثالث: عولمة الإنتاج.....14

المطلب الرابع: العولمة المالية.....15

المبحث الثالث: أدوات وأهداف العولمة الاقتصادية.....15

المطلب الأول: أدوات العولمة الاقتصادية.....15

المطلب الثاني: أهداف العولمة الاقتصادية.....17

المبحث الرابع: نتائج العولمة الاقتصادية.....19

المطلب الأول: إيجابيات العولمة الاقتصادية.....19

المطلب الثاني: سلبيات العولمة الاقتصادية.....20

خاتمة.....21

الفصل الثاني: الإطار العام للتجارة الدولية.....22

مقدمة.....23

المبحث الأول: التجارة الدولية تعريفها، أسباب قيامها وأهميتها.....23

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية.....23

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية.....25

المطلب الثالث: أهمية التجارة الدولية.....25

المبحث الثاني: نظريات التجارة الدولية.....26

المطلب الأول : النظريات الكلاسيكية.....26

المطلب الثاني: النظرية الحديثة في التجارة الدولية.....27
المبحث الثالث: أنماط التجارة الدولية ومجالاتها.....28
المطلب الأول: أنماط التجارة الدولية.....28
المطلب الثاني: مجالات التجارة الدولية.....29
المبحث الرابع: طرق تمويل التجارة الدولية.....29
المطلب الأول: تمويل الواردات.....29
المطلب الثاني: تمويل الصادرات.....30
المطلب الثالث : خسائر عمليات التجارة الخارجية.....31
المبحث الخامس: سياسة التجارة الدولية.....33
المطلب الأول: تعريف سياسة التجارة الدولية.....33
المطلب الثاني: أهداف السياسة الدولية.....33
المطلب الثالث:أنوع سياسة التجارة الخارجية.....34
الخاتمة.....39
الفصل الثالث: انعكاسات العولمة الاقتصادية على التجارة الدولية في الدول النامية.....40
مقدمة 41
المبحث الأول: تأثير العولمة الاقتصادية على التجارة الدولية.....42
المطلب الأول: قواعد تحرير التجارة و إزالة القيود.....42
المطلب الثاني: القدرة التنافسية ودورها في نشر العولمة الاقتصادية.....43
المطلب الثالث: التكتل الاقتصادي والتكامل الإقليمي.....43
المبحث الثاني:دور الشركات متعددة الجنسيات في ترسيخ التجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية.....49
المطلب الأول: الشركات متعددة الجنسيات والعولمة الاقتصادية.....49
المطلب الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية.....53
المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية و منظمة التجارة العالمية في زمن العولمة.....55
المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية وعولمة الاقتصاد.....55
المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في زمن العولمة الاقتصادية.....56
المبحث الرابع: توجه اقتصاديات الدول النامية نحو العولمة الاقتصادية وأثر ذلك على التجارة الخارجية.....58
المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري.....58

المطلب الثاني: توجه اقتصاديات الدول النامية نحو العولمة الاقتصادية.....59
المطلب الثالث: الآثار المحتملة لانضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية.....61
المطلب الرابع:موقف الدول النامية من النظام التجاري الجديد.....64
الخاتمة.....68
الخاتمة العـــامـــة.....69
قائمة المراجع.....76
الفهرس.....80

المقـــدمـــة العـــامـــة

المقدمة

تمثل التجارة الدولية مجالا هاما من مجالات الدراسة الاقتصادية، نظرا لما لها من فعالية وتأثير كبير في اقتصاديات الدول من جهة، وصعوبة انعزال دول العالم بعضها عن بعض في مجال انتقال السلع والخدمات فيما بينها من جهة أخرى والواقع أن الدافع وراء قيام التجارة الدولية يرجع إلى عدم استطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث وكما هو مسلم به أنه مهما كانت طبيعة الموارد الطبيعية الموجودة ببلد معين، فإنها غير كافية سواء من الناحية الكمية أو من ناحية تنوعها لتلبية احتياجات الدولة وحاجيات السكان، لذلك فالمكاسب التي تتحقق من قيام التجارة الدولية جد هامة حيث تقوم الدولة بتصدير السلع ذات الوفرة النسبية واستيراد السلع ذات الندرة النسبية، الأمر الذي يسمح لها بتحقيق ميزتين في آن واحد وبالتالي تمكن التجارة الدولية من إشباع الحاجات على نحو أفضل وأكثر فاعلية على اعتبار أن دول العالم تتفاوت فيما بينها من حيث المزايا الطبيعية والمكتسبة فتعمل التجارة الدولية على توزيعها بين الجميع فتتيح لكل بلد أن يستفيد من مزايا البلد الآخر وبذلك أصبح من الضروري على المجتمعات أن تدخل في علاقات اقتصادية دولية فيما بينها.

فالتجارة الدولية تتعلق بالقواعد المنظمة لانتقال وتبادل السلع والخدمات ما بين الدول وفي نطاق الأقاليم الجمركية والمناطق التجارية الإقليمية، وهي تعد من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية كبيرة في تصريف فائض الإنتاج واعتبارها مؤشر جوهري على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي.

في ضوء هذه التغيرات وفي إطار تزايد الاعتماد المتبادل وتكوين الأسواق العالمية، تحركات الأسعار، التحركات في حجم ونوعية الإنتاج وتوجهات التجارة العالمية وتحركات رؤوس الأموال الساخنة ظهر كذلك مفهوم جديد لا يزال يثير جدلا واسع النطاق حوله من حيث تحديده وآثاره وأبعاده وهو مفهوم العولمة الذي لا يمكن استيعابه إلا وبناءا على ذلك فقد انتشرت العولمة على كافة المستويات الإنتاجية، التمويلية، المالية، التكنولوجية، التسويقية والإدارية ومن ناحية أخرى تعددت أنواعها ومجالات تطبيقها، فهناك العولمة الإقتصادية التي تبقى هي الأساس بكل الأنواع والتي تنقسم بدورها إلى العولمة الإنتاجية والمالية وهناك إلى جانب العولمة الاقتصادية العولمة السياسية والثقافية والاجتماعية.

فالعولمة تعمل على زيادة حجم التجارة الدولية وتحريرها من كافة القيود، ولذلك فلا يمكننا فصل التجارة الدولية عن العولمة الاقتصادية، فهذه الأخيرة قد أحدث تغيرات وأدخلت أمورا جديدة على تطور التجارة الدولية وأثرت عليها تأثيرا كبيرا يظهر خاصة في منظمة التجارة العالمية التي حاولت تحرير التجارة من كافة القيود فهي تسعى لتكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والذي يعتبر

صورة من صور تأثير العولمة الاقتصادية على التجارة الدولية، فهذه التكتلات تسعى إلى زيادة التجارة الدولية بين البلدان الأعضاء من خلال تقليل المعوقات التجارية، وزيادة سرعة وكمية المعاملات التجارية في هذا الإطار يظهر أيضا دور الشركات المتعددة الجنسيات، حيث لعبت دورا كبيرا في عولمة النشاط الإنتاجي عن طريق التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر فهي تمثل قاطرة العولمة الاقتصادية التي تخترق الحدود الوطنية بكل سهولة نظرا لما في حوزتها من إمكانيات مالية وأخرى تقنية، فالشركات متعددة الجنسيات تقوم بترسيخ التجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية وأدت بذلك إلى خلق انتعاش كبير في الاقتصاد العالمي، وهذا لاستفادتها من قواعد تحرير وإزالة القيود وكذلك زيادة القدرة التنافسية، والذي ترتب عنه تحرر اقتصادي وتطور تكنولوجي وهو ما يعرف اليوم بالتجارة الالكترونية.

إشكالية البحث:

في ظل التدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية الدولية، والاتجاه نحو تحرير الاقتصاد العالمي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة تشابك الأسواق، حضيت ظاهرة التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية باهتمام متزايد من قبل الاقتصاديين وأصحاب القرار، باعتبارها أحد أهم المصادر الرئيسية لتحويل التكنولوجيا، والأساليب الإدارية والتنظيمية الحديثة والانتقال إلى الأسواق الخارجية وتحقيق اندماج أفضل في النظام الاقتصادي الجديد.

وتتمثل إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

" **ما مدى تأثير العولمة الاقتصادية على التجارة الدولية**" ؟

من هذا التصور لهذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- كيف ساهمت العولمة الاقتصادية في تحرير التجارة الدولية وزيادة الإنتاج الدولي ؟.
- ما المقصود بالتكتلات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي الإقليمي باعتباره صورة من صور تأثير العولمة الاقتصادية على التجارة الدولية ؟
- ماهي الآثار المترتبة عن انضمام الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية ؟

فرضيات البحث:

انطلاقا من الإشكالية والتساؤلات المطروحة يمكن طرح الفرضيات التالية والتي نراها تعالج هذا البحث:

- تؤثر العولمة الاقتصادية على التجارة الدولية من خلال تحريرها من كافة القيود،وإقامة تكتلات اقتصادية.
- ساهمت العولمة الاقتصادية في تحرير التجارة العالمية وبالتالي زيادة الإنتاج الدولي.
- التكتلات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي الإقليمي يعمل على تحرير التجارة وتوسيعها.

أهمية البحث:

يكتسي الموضوع أهمية بالغة نظرا لما يلي:

- التحديات الجديدة التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي؛
- تعقد الظروف التي تعمل فيها المؤسسة الاقتصادية في الدول النامية وانعكاس ذلك على اقتصادياتها.
- تحديد أثر العولمة على التجارة الدولية في الدول النامية من أجل معرفة كيفية مواجهة أثارها السلبية.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع بناءا على عدة أسباب، وهي:

- الرغبة في تنمية معرفتنا العلمية في موضوع البحث؛
- الرغبة الملحة للدول للانفتاح على الأسواق العالمية التي أدت إلى إلغاء كافة القيود والعراقيل المختلفة وهذا خلق تحرير شامل للتجارة الدولية ؛
- الرغبة في إثراء البحث العلمي في هذا الميدان؛
- إبراز الهدف الحقيقي من وراء العولمة الاقتصادية والتي تخدم في الأساس الرأسمالية الكبرى؛
- الارتباط الوثيق للموضوع بالاقتصاد، وطغيان مصطلح العولمة الاقتصادية على الساحة الدولية.

أهداف الموضوع:

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- التطرق إلى أهمية العولمة الاقتصادية ودورها في تحريرها التجارة من كافة القيود؛
- إلقاء الضوء أكثر على أهمية المنظمة العالمية للتجارة كدافع قوي نحو العولمة الاقتصادية؛
- إن تحرير التجارة العالمية يعتمد على الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة بما يتوفر لديها من مقومات اقتصادية مختلفة عن غيرها.

منهج البحث:

لقد اعتمدنا في معالجة موضوعنا هذا المنهج الوصفي التحليلي وهذا من أجل تقديم وصف شامل حول أهمية التجارة الخارجية وتطورها بما تتضمنها من آليات وأدوات، والتي تعمل بالأساس من أجل تحريرها من كافة القيود وهذا اعتمادا على ما يسمى بالعولمة الاقتصادية، والتي أصبحت تطغى على عالمنا المعاصر، كما أننا حاولنا تحليل الأثر التي تتركه العولمة الاقتصادية على تحرير التجارة الدولية وتوسيع رقعة انتشارها في جميع دول العالم.

خطة البحث:

من أجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: خصص لدراسة العولمة الاقتصادية حيث تطرقنا فيه إلى عموميات حول العولمة الاقتصادية ثم التطرق إلى الآثار الايجابية والسلبية لهذه الظاهرة الحديثة.

الفصل الثاني: نعالج فيه موضوع التجارة الدولية وأهدافها والمتمثلة أساسا في تحرير التجارة والانفتاح على الأسواق العالمية.

الفصل الثالث: تطرقنا فيه لتأثير العولمة الاقتصادية على التجارة الدولية حيث حاولنا أن نجد علاقة مابين التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية من خلال شرح التأثير الذي تخلفه العولمة على التجارة وكيف تتطور التجارة في ظل العولمة الاقتصادية وهذا بالتطرق إلى القواعد الأساسية لإزالة القيود على التجارة وكذلك دور الشركات المتعددة الجنسيات في نشر العولمة الاقتصادية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي الإقليمي ودورها في تحرير التجارة وتوسيع نطاقها.

مصادر البحث:

يعتمد البحث على مصادر باللغة العربية تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر وغير مباشر حيث تشمل على:

- الكتب.
- المذكرات والرسائل.

الفصل الأول:

الإطار العام للعولمة الاقتصادية.

مقدمة :

من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسة الاقتصادية في هذا العقد ظاهرة العولمة بكل أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتكنولوجية وغيرها، وتتجلى هذه الأبعاد في اندماج اقتصاديات العالم واتساع دائرة الاعتماد المتبادل في أنشطة الأعمال الدولية، التجارة الدولية، وتكنولوجيا الاتصال بصورة لم يسبق لها مثيل، كما تتضح العولمة الاقتصادية في قوة تأثير صناعة الثقافة والإعلام وتزايد الدور المحوري للشركات الكونية والمتعددة الجنسيات في اقتصاد العالم.

إن من الصعوبة البالغة وضع مفهوم منضبط ومحدد للعولمة الاقتصادية التي تعتبر من أكثر المفاهيم والظواهر عقلانية وتشكيكا، على الرغم من ذلك يتفق معظم الباحثين أن العولمة الاقتصادية ظاهرة تاريخية كبرى لها أنماط متعددة الوجوه ومناهج متنوعة الحقول ومخاطر لا متناهية ليس في إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم بل في إنتاج نظام مهيمن واسع في متغيراته القيمة على امتداد القرن، وقد تبدو العولمة تعبيرا إيديولوجيا عن اقتصاد الشبكات، أو كما ينظر إليها البعض باعتبارها أعلى مراحل التطور الرأسمالي، ورغم ذلك هي ظاهرة ديناميكية متطورة. لذلك سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة تخص تعريفها، عوامل ظهورها، خصائصها بالإضافة إلى التطرق لأهدافها، أدواتها، ايجابياتها وسلبياتها من خلال تقسيمه إلى مباحث كالأتي:

المبحث الأول: العولمة الاقتصادية مفهومها، ظهورها، خصائصها ومظاهرها.

المبحث الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية.

المبحث الثالث: أدوات وأهداف العولمة الاقتصادية.

المبحث الرابع: نتائج العولمة الاقتصادية.

المبحث الأول: العولمة الاقتصادية مفهومها، ظهورها، خصائصها ومظاهرها:

برزت أهمية العولمة الاقتصادية بدرجة كبيرة في نهايات القرن الماضي واتسع انتشارها، كما ارتبطت بجوانب وأنشطة اقتصادية عديدة.

المطلب الأول: تعريف العولمة الاقتصادية:

عند محاولة الاقتراب من تعريف العولمة الاقتصادية فإننا نجد العديد من التعريفات التي كثرت ولم تتفق على تعريف شامل نظرا لتشعب محتوى مفهومها واختلاطه مع جوانب أخرى سياسية، ثقافية، اجتماعية ويمكن تعريفها كما يلي :

- العولمة الاقتصادية هي : زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع، رؤوس الأموال، تقنيات الإنتاج، الأشخاص والمعلومات.[1]
- العولمة الاقتصادية هي : زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود.[2]
- العولمة الاقتصادية هي : مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي، وفيه تذوب الشؤون الاقتصادية للدولة القومية في الإطار العالم، دون اعتبار الحدود السياسية للدول وفيها ينتقل الإنتاج من عالمية التبادل والتوزيع إلى عالمية الإنتاج وإعادة الإنتاج في ظل هيمنة الدول المتقدمة، الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية وإنهاء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتبني كل ما هو في مصلحة رأس المال الذي يتجه نحو إنتاج المعلومات.[3]

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن العولمة هي نظام اقتصادي رأسمالي عالمي جديد، تحكمه أسس عالمية مشتركة وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير في الاقتصاديات المحلية، كما تؤدي إلى اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشر.

المطلب الثاني: أسباب ومراحل ظهور العولمة الاقتصادية:

تعتبر العولمة الاقتصادية من بين القضايا المهمة المطروحة في العالم والتي لها شأن كبير في اقتصاد الدول وعليه سوف نطرح في هذا المطلب أسباب ومراحل ظهور العولمة الاقتصادية

---

[1] فليح حسن خلف، 2010، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ص 8.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، 2008، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، ص 18.
[3] تومي عبد القادر، 2009 ،العولمة، دار هومة، الجزائر، ص57.

الفرع الأول: أسباب ظهور العولمة الاقتصادية:

لقد أسهمت العديد من الأسباب والعوامل السياسية، التكنولوجية والاقتصادية في ظهور العولمة الاقتصادية الحالية، وانتشاره وتوسع مجال تحققها، ومن أهم هذه الأسباب نذكر ما يلي:

- التوجه الذي تحقق في النظام الاقتصادي الرأسمالي، والذي تمثل بالعودة إلى أصول الرأسمالية في عمل الاقتصاد، والذي يتضمن إطلاق قوى وآليات السوق الحرة غير المقيدة، وعدم تدخل الدول في النشاطات الاقتصادية، وهو الأمر الذي أسهم بشكل أساسي في إطلاق العولمة بتحرير الاقتصاديات وعولمة نشاطاتها.[1]

- انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي والذي كانت تمثله دول المنظومة الاشتراكية السابقة، بتفكيك الاتحاد السوفيتي وتوجهها نحو تحرير اقتصادها، واعتمادها السوق الحرة.

- تراجع دول العالم الثالث عن توجهاتها التي رافقت تحررها الوطني وعملها على تحقيق استقلالها السياسي، والاقتصادي بتشجيع النشاطات الخاصة على القيام بالنشاطات الاقتصادية، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة إدماج الدول النامية، وبالذات تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة، بسبب ضعف اعتمادها على قدراتها المحلية نتيجة ضعف هذه القدرات المرتبطة بضعف درجة تطورها.[2]

- التطورات التكنولوجية العديدة، المتنوعة والمتسارعة والتي تمثل أبرزها في ثورة المعلومات والاتصال، تقنيات الانترنت وباقي التقنيات المتقدمة، حيث تعقد الصفقات وتتم المبادلات والمعاملات بين مناطق العالم المختلفة وبدون قيود يفرضها المكان أو الزمان أو الحدود وبكلفة تكاد لا تذكر وهو الأمر الذي أدى وأسهم بشكل واسع في العولمة الاقتصادية.

- استخدام الأمم المتحدة، مجلس الأمن والهيئات الدولية التابعة لها، في السيطرة على التنمية، من خلال استخدام إجراءات اقتصادية، سياسية وحتى العسكرية، وهيمنتها على القرارات العالمية الذي تتم من خلال هيئات الأمم متحدة وتكون نتيجته توجيه حركة العالم بما يخدم ويحقق مصالحها.[3]

- زيادة الترابط والتداخل بين الأسواق والبورصات العالمية ونمو دور المؤسسات التمويل الدولي.

الفرع الثاني: مراحل ظهور العولمة الاقتصادية:

إن العولمة الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة ذلك لان جذورها الأولى تمتد عبر التاريخ القديم، ومع اتجاه الأفراد والجماعات والدول فيما بعد إلى الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي من أجل زيادة قوتها وقدرتها على تأمين وتلبية احتياجاتها، وتوفير متطلبات تطورها مع تحقق الفائض

---

[1] فليح حسن خلف، 2010، ص 13.

[2] تومي عبد القادر، 2009، ص63 .

[3] حسين لطيف كاظم الزيدي، 2002، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدول في العالم الثالث، دار الكتاب الجامعي، ص138.

الاقتصادي، وقد تطور الارتباط بين الدول، وازداد تكاملها واتسع اعتماد بعضها على البعض الأخر عبر الزمان ويمكن إيجاز مراحل ظهورها فيما يلي :

- المرحلة الأولى: الاكتشافات الجغرافية والتوسع التجاري:

بدأ ظهور العولمة الاقتصادية مع نشوء النظام الرأسمالي وتطورت مع تطوره، وما أفرزه من احتياجات ترافق هذا التطور وتسهم في تحققها، بحيث لا يمكن الفصل إطلاقا بين العولمة الاقتصادية التي تحقق حاليا في بدايتها، وفيما هي عليه الآن عن النظام الرأسمالي وطبيعته سماته، مضامينه الأساسية وتطوره، وبقيام النظام الرأسمالي على أنقاض النظام الإقطاعي، تم التوجه نحو الاكتشافات الجغرافية والتوسع التجاري.[1]

- المرحلة الثانية: الرأسمالية الصناعية:

استمرت العولمة الاقتصادية من خلال الرأسمالية الصناعية وما تحقق عن وطريقها من ثورة صناعية التي بدأت منذ منتصف القرن الثامن عشر حيث اقتضت هذه الثورة الحاجة إلى المستلزمات والمدخرات اللازمة للإنتاج الصناعي واستمرار التوسع فيه، وكذلك الحاجة إلى الأسواق لتصريف المنتجات الصناعية التي توسع إنتاجها من خلال الثورة الصناعية وعن طريق الرأسمالية الصناعية.[2]

- المرحلة الثالثة: ما بعد الثورة الصناعية:

إن استمرار التطور الاقتصادي واتساعه من خلال الثورة الصناعية أدى إلى زيادة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال استخدام وسائل وأساليب الإنتاج التي تتيح ذلك، وهو الأمر الذي اقتضى زيادة المبادلات وزيادة حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، وكنتيجة للحجوم الكبيرة للمشروعات التي تضمنها حالة التطور الاقتصادي التي تلت قيام الثورة الصناعية.

- المرحلة الرابعة: الرأسمالية المالية (ما بعد الحرب الثانية):

تابعت العولمة الاقتصادية تحققها بعد فترة الحربين الأولى والثانية، والتي انكمشت فيها العلاقات الاقتصادية بين الدول إلى فترة الانتعاش والنمو الاقتصادي التي تلت الحربين الأولى والثانية، وما تضمنه من بروز طبقة الرأسمالية المالية، التي أصبحت فيها المؤسسات المالية وأصحاب رؤوس الأموال الطبقة المسيطرة والمهيمنة على عمل الاقتصاد.[3]

- المرحلة الخامسة: العولمة الاقتصادية الحالية (القرن العشرون):

إن العولمة الاقتصادية التي تتحقق حاليا بشكل واضح خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ازدادت وضوحا واتساعا مع نهاياته، وخاصة في العقدين الأخيرين منه، نتيجة عوامل وأسباب عديدة

---

[1] فليح حسن خلف، 2010، ص 18.

[2] هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريت، 2010، آليات العولمة الاقتصادية و أثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص 229.

[3] عبد المنصف حسين رشوان، 2006، العولمة وآثارها (رؤية تحليلية إضافية)، المكتب الجامعي الحديث أسوان، ص 47.

منها اقتصادية، تكنولوجية، سياسية وغيرها، وامتدت في تأثيرها على معظم دول العالم، وبالذات المتقدمة منها.

المطلب الثالث: خصائص العولمة الاقتصادية :

تتميز العولمة الاقتصادية بعدة خصائص نذكر منها:

الفرع الأول: زيادة التبادلات التجارية:

تكمن الخاصية الرئيسية للعولمة الاقتصادية أساسا في الزيادة السريعة والمتزايدة للتجارة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، إذ نلاحظ التزايد السريع لقيمة تبادل البضائع أكثر من قيمة الإنتاج والمداخيل (إجمالي الناتج الداخلي الخام).[1]

الفرع الثاني: انفجار التبادلات المالية والاستثمارات:

تميزت العولمة بتسريع المتبادلات المالية وتطور الاستثمارات المباشرة في الخارج، إن مصدر هذه الحركة يعود جزئيا إلى تعميم الإنزلاقات وعدم التحكم فيها خلال الثمانينات، مما سهل من هذه المهمة وجود الابتكارات التكنولوجية التي تؤدي إلى توزيع الإعلام والتحويلات الفورية.

الفرع الثالث: تفاقم دور الشركات المتعددة الجنسيات:

لقد كانت الشركات المتعددة الجنسيات وراء تفعيل الظواهر التي ذكرنا سابقا أو المساهمة فيها، إذ تزامن هذا التزايد في الشركات وبالتوازي مع هذه الحركة العالمية والتي عادت عليها بأرباح ومنافع هائلة، حيث تتمحور مبادلات الشركات العظمى المتعددة الجنسيات حول أربعة قطاعات أساسية (البترول، السيارات، التكنولوجية، البنوك).[2]

الفرع الرابع: وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:

حيث تتسم العولمة الاقتصادية بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها لهذا المنتج وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل صناعة السيارات وغيرها من الصناعات، ويتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات.[3]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد،2008، ص 26.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، 2001، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، ص22.
[3] عثمان أبو حرب، 2008، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ص 258.

ويمكن أن نجمل خصائص العولمة الاقتصادية في خاصيتين أساسيتين وهما :

- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية: معنى هذا أن العولمة الاقتصادية لعبت دورا مهما في اكتساب الدول لقدرات وطاقات هائلة كالتكنولوجيا المتطورة، التنظيم الجيد للعمل وغيرها من الطاقات التي تجعلها في أحسن الحالات .

- تزايد دور التوسعات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة: التوسع الاقتصادي هو الآخر يلعب دورا مهما في إدارة العولمة الاقتصادية ذلك أن التوسع الاقتصادي الذي وصلت إليه الشركات متعددة الجنسيات جعلها رائدة في إدارة العولمة.

المطلب الرابع : مظاهر العولمة الاقتصادية:

تتمثل أهم مظاهر العولمة الاقتصادية فيما يلي:

- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة.

- تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات (القومية) وتزايد أرباحها، اتساع أسواقها وتعاظم نفوذها في التجارة الدولية.[1]

- تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر وخاصة في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية.

- تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر، التنمية المستدامة، السكان والتنمية، التلوث وحماية البيئة، التوجه العالمي لتنسيق عمليات معالجة هذه المشكلات والتعاون في حلها.[2]

- تعاظم دور الثورة الثالثة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي (التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج).

- بروز ظاهرة القرية العالمية، وتقليص المسافات نتيجة لتطوير وسائل النقد والمواصلات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب.

- تطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم، وأثر ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات.

- تعاظم دور المعلوماتية، الإدارة والمراقبة من إدارة نظم المعلومات.

المبحث الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية:

تشمل أنواع العولمة الاقتصادية عولمة الأسواق، عولمة الاستثمار، عولمة الإنتاج والعولمة المالية.

---

[1] عبد المنعم محمد الطيب النيل، ديسمبر 2005، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الثالث، ص10.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، 2009، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 14.

المطلب الأول: عولمة الأسواق:

إن عولمة الأسواق التي تتم في ظل العولمة الاقتصادية ترتبط بجوانب عديدة وهامة ذات علاقة وثيقة بطبيعة الاقتصاد الرأسمالي وسماته الأساسية، لان هذه العولمة تتحقق في إطاره، ولأن النظرية والفكر الاقتصادي المتصل بذلك يضمن التأكيد على أهمية الأسواق، وضرورة تحريرها من أجل توسيعها وتوحيدها، ولأن استمرار عمل الاقتصاد الرأسمالي وتطوره اقتضى التوجه نحو توسيع هذه الأسواق، خاصة وأن ما تحقق من مضامين في واقع عمل الاقتصاد الرأسمالي، وبالذات خلال مسار تطوره ونموه، والتي أخذت بالبروز والاتساع في العقد الأخير من القرن الماضي، والتي تسارعت وتزايدت خطاها في الحاضر، وقد يستمر تحققها هذا مستقبلا بدرجة أكبر، ومن بين أهم الجوانب العديدة ذات الصلة بعولمة الأسواق ما يلي:[1]

- إن طبيعة الاقتصاد الرأسمالي وسماته الأساسية تتضمن بالضرورة العمل على توسيع الأسواق وتوحيدها، والتي تتمثل في الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، النشاطات الاقتصادية، حيث أن الأصل في الاقتصاد الرأسمالي هو أن كافة وسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية ينبغي أن تكون مملوكة ملكية خاصة أي أن تعود ملكيتها للأفراد والمشروعات الخاصة، وأن يكون دور الدولة محايدا.
- أن آلية عمل الاقتصاد الرأسمالي تتمثل في آلية السوق، أي أن النشاطات التي تقوم بها تتم وفقا لديناميكية السوق، من خلال السعر الذي تفرزه هذه السوق نتيجة تفاعل قوى السوق بشكل حر، أي تفاعل العرض والطلب بحرية السوق وبصورة مطلق دون عوائق.
- أن عولمة الأسواق تجد أساسا وجذورها في التأكيد على توسيع السوق في ممارسة الواقعية لعمل الاقتصاد الرأسمالي ومسار تطوره ونموه حيث ارتبط التأكد على هذه الأسواق، وضرورة توسيع هذه الأسواق منذ نشوء النظام الرأسمالي.[2]

المطلب الثاني: عولمة الاستثمار:

لم تبرز الاستثمارات الأجنبية المباشرة قبل الثورة الصناعية بسبب ضعف النشاطات الاقتصادية، وتقارب مستويات التطور بين الدول، وعدم تحقيق فوائض مالية تتجاوز الاحتياجات المحلية، وعدم الحاجة للموارد المالية لتطوير النشاطات الاقتصادية بسبب ضعف التوجه نحو القيام بذلك آنذاك، وضعف تطور المؤسسات المالية، المشروعات الاقتصادية، وسائل النقل والاتصال، بالتالي ضعف العلاقات الاقتصادية بين الدول، وأستمر الحال ذاته خلال الفترات الأولى لتحقيق الثورة الصناعية وحتى بداية القرن التاسع عشر حيث لم تتجه الدول النامية لإحداث التطور وبالشكل الذي تحتاج فيه

---

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، 2009، ص 35.
[2] هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريت، 2010، ص 241.

للاستثمار الأجنبي المباشر ولم تتوفر لدى الدول المتقدمة موارد مالية لازمة لتمويل هذا الاستثمار حيث أن ما توفر لديها من موارد مالية نتيجة اتساع النشاطات الزراعية والتجارية استخدمت لإحداث الثورة الصناعية وفي هذه الحالات التي تحقق فيها، فمثل هذا الاستثمار فانه رافق عمليات التوسع في المبادلات التجارية ارتباطا بالثورة التجارية التي سبقت الثورة الصناعية، إلا أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر أخذ بالتزايد لأسباب تتصل بحاجة التطور في الدول المتقدمة بتوجيه شركاتها للاستثمار في إنتاج المواد الخام والمواد الأولية والمعادن والثروات الطبيعية والزراعية من أجل استخدامها كمستلزمات إنتاج في صناعة الدول المتقدمة لضمان استمرار التطور، وتوفير موارد نقدية من خلال ذلك تولد طلبا على السلع التي تنتجها والتي تتسع في الدول المتقدمة، وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية أقل أهمية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لأن معظم ما وجه من هذا الاستثمار قد تم تحققه في استغلال الثروات الطبيعية خاصة المعدنية منها النفط وهذا ارتبط بعدة عوامل منها فقدان الاستقرار السياسي والاقتصادي وعزوف الحكومات في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاه العديد منها إلى السيطرة على مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المصادرة والتأميم.[1]

المطلب الثالث: عولمة الإنتاج:

يلاحظ أن عولمة الإنتاج بدأت تقرر لنا أنماطا جديدة من تقسيم العمل الدولي ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح من خلال مشاهدة طبيعة المنتج الصناعي حيث أصبحت أي دولة مهما كانت قدراتها وإمكانياتها لا تستطيع أن تتخصص في منتج معين بالكامل، ومن أمثلة ذلك تجميع السيارة في أكثر من دولة، من هنا ظهر التخصص وتقسيم العمل الدولي بين الدول المتخلفة في نفس السلعة، وأصبح من الطبيعي أو المعروف بالنسبة لعديد من السلع القابلة للتجارة الدولية أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات أو قائمة الواردات لنفس الدولة وهذا ما يعرف بالتخصص وتقسيم العمل، وقد أصبح النمط السائد هو تخصيص وتقسيم العمل بين الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية الحديثة التصنيع.

في هذا الإطار أصبحت قرارات الإنتاج ومن ثم قرارات الاستثمارات تتخذ من المنظور العالمي ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية ECONOMIC RATIONALITY فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، وقد أتاح فرصا هائلة للكثير من الدول النامية يمكنها الاستفادة منها وبالتالي اختراق السوق العالمي في الكثير من المنتجات في ظل ما يسمى عولمة الإنتاج التي هي جزء أساسي من العولمة الاقتصادية.

---

[1] ضياء مجيد الموسري، 2005، العولمة واقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 53.

المطلب الرابع: العولمة المالية:

إن العولمة المالية تعتبر أحد المضامين الأساسية للعولمة الاقتصادية، وخاصة وأن جذورها تجد أساسها في ارتباط التدفقات المالية بين الدول بحركة التجارة الدولية، وبانتقالات الأموال التي تتجه للاستثمار الأجنبي، إلا أن مداها قد اتسع بدرجة كبيرة في ظل العولمة الاقتصادية التي تسارعت خطى تحققها على أرض الواقع في نهاية القرن الماضي، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال مؤشرين هما:

- المؤشر الأول والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1980 بينما وصلت إلي ما يزيد عن 100% في سنة 1996 في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأخرى.

- المؤشر الثاني والخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي عام 1995 وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام.[1]

المبحث الثالث: أدوات وأهداف العولمة الاقتصادية:

تسعى العولمة الاقتصادية من خلال أدواتها لتحقيق مجموعة من الأهداف

المطلب الأول: أدوات العولمة الاقتصادية:

من أدوات العولمة الاقتصادية التي تسمح لها بتحقيق أهدافها نذكر:

الفرع الأول: المنظمات الاقتصادية الدولية:

لقد أنشأت الدول الغربية في نهاية الحرب العالمية الثانية مؤسستين مهمتين، هما : صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتلا ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية بعد نصف قرن تقريبا، ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي حيث تسيطر على هذه المنظمات الدول الصناعية وتوجهها لتحقيق مصالحها وعلى رأسها عولمة الاقتصاد الدولي، في الوقت نفسه إضعاف نفوذ الدول النامية في تلك المنظمات؛ لتصبح عاجزة عن تمثيل نفسها تمثيلا جيدا.[2]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد،2008، ص45.

[2] عبد المنعم محمد الطيب النيل، 2005، ص 25.

الفرع الثاني: العقوبات الاقتصادية:

تفرض هذه العقوبات من طرف الدول الغربية الكبرى على الدول النامية ؛ لتحقيق أهدافها في عولمة الاقتصاد العالمي، بحجج كثيرة منها: انتهاك حقوق الإنسان، مكافحة الإرهاب، الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية، حقوق العمال، محاربة المخدرات وحماية البيئة ونحو ذلك.[1]

الفرع الثالث: الشركات متعددة الجنسيات:

عملت الشركات العالمية متعددة الجنسيات على عولمة النشاط الإنتاجي، بآليتين مهمتين هما: التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أدى دعم سياسات المؤسسات الدولية، مثل : صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي شجعت على الخصخصة في العالم، وإتباع سياسة السوق الحرة، أدى إلى مشاركة الشركات الأمريكية، الأوربية واليابانية، في رأس مال الشركات في الدول الفقيرة، ونقل المصانع من المراكز الرأسمالية الغربية إلى أسواق العالم النامي حيث تكون الأيدي العاملة رخيصة، مما يعود بالنفع على الشركات العالمية على المدى البعيد.

الفرع الرابع: تداول بعض الأدوات كالأسهم والسندات والعملات وغيرها:

من أدوات الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي ينساب من وإلى الأسواق المالية في الدول النامية، حيث ينتقل رأس المال من دولة إلى أخرى في العالم ببيع تلك الأدوات أو شرائها، بقرار من المرابين العالميين ومديري الشركات متعددة الجنسيات. وقد تخرج تلك الأموال فجأة لمعاقبة البلد الذي لا يلتزم بما يملى عليه من شروط العولمة الاقتصادية ومتطلباتها، مما قد يتسبب في أزمات اقتصادية كبيرة، من أمثلتها ما حدث لدول جنوب شرقي آسيا في عام 1997م.[2]

الفرع الخامس: الاتحادات الاقتصادية الدولية :

من بين الاتحادات الدولية الاتحاد الأوربي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تشمل : الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك، فهذه الاتحادات تفرض على الدول النامية، سياسات اقتصادية رأسمالية تصب في مصلحة تلك الاتحادات وتؤدي إلى عولمة اقتصاديات هذه الأخيرة.[3]

الفرع السادس: وسائل الإعلام:

أحدث التقدم التقني في مجال البث الإعلامي، ثورة كبرى في حياة الناس فقد أطلق الغرب عددا كبيرا من الأقمار الصناعية، تدور حول الأرض مرسلة إشارات لاسلكية، تحمل في مضامينها صورا ورموزا ودلالات للحياة العصرية الغربية، ولما يستجد من حداثة في أنحاء الأرض كافة. وتجاوزت

---

[1] ضياء مجيد الموسري،2005، ص 60.
[2] حسين لطيف كاظم الزيدي، 2002، ص 150.
[3] عبد المنصف حسين رشوان، 2006، ص60.

موازنة الإعلان في العالم في السنوات الأخيرة التوقعات ونتيجة لحملات الإعلان المكثفة أصبح الناس يستهلكون ما لا يحتاجونه، ويطلب منهم الزيادة في الاستهلاك حتى تظل عجلة الصناعة الغربية في حركة دائبة.[1]

المطلب الثاني: أهداف العولمة الاقتصادية:

تتحقق أهداف العولمة الاقتصادية مع تلك الخاصة باتفاقيات إنشاء المنظمات الاقتصادية التي تخطط لسياسات العولمة الاقتصادية وتنفذها، كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، فمثلا من أهداف صندوق النقد الدولي: تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، ومن ثم الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من التشغيل والدخل الحقيقي، وتنمية الموارد الإنتاجية للبلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياساتها الاقتصادية، وإلغاء القيود المفروضة على معاملات الصرف المعرقلة لنمو التجارة الدولية.[2]

أما أهم أهداف البنك الدولي فتتمثل في: المساهمة في تعمير الدول الأعضاء، والعمل على تقدمها الاقتصادي، بتوجيه رؤوس الأموال إلى الأغراض الإنتاجية، تشجيع مشروعات تنمية المرافق الإنتاجية والموارد الاقتصادية في البلدان الأقل نموا، تشجيع الاستثمار الأجنبي، العمل على نمو التجارة الدولية نموا متوازنا طويل المدى والمحافظة على توازن حسابات المدفوعات الدولية بتشجيع الاستثمار الدولي لتوسيع نطاق موارد الإنتاج في الدول الأعضاء مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة والعمل في الدول الأعضاء.

أما أهداف منظمة التجارة العالمية تتمثل في:

- رفع مستوى المعيشة والدخل.
- تحقيق التشغيل الكامل.
- تحقيق نمو اقتصادي كبير.
- وزيادة الإنتاج.
- توسيع التجارة في السلع والخدمات.
- الاستعمال الأفضل للموارد العالمية وفقا لأهداف التنمية.
- حماية البيئة والحفاظ عليها بما يتوافق ومستويات التنمية الاقتصادية الوطنية.

بالإضافة إلى غيرها من الأهداف التي نذكر منها:

---

[1] عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، 2008، ص153.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، 2008، ص38.

- فرض الهيمنة والسيطرة على العالم بحكم القوة التي تملكها التكنولوجيا أساسا والتي ترتبط بقوة اقتصادية سياسية، عسكرية وثقافية وغيرها بالشكل الذي يقود إلى تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة أكبر.

- تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال.

- زيادة الإنتاج وتهيئة فرص النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي.

- حل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن أن تحلها الدول بمفردها، مثل: انتشار أسلحة الدمار الشامل، انتشار المخدرات، قضايا البيئة وانتقال الأيدي العاملة من دولة أو منطقة إلى أخرى.

- هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي على الاقتصاد العالمي بوسائل منها الاحتكارات والشركات الكبرى.

- التحكم في مركز القرار السياسي في دول العالم، لتحقيق المصالح الأمريكية والأوروبية.

- تعميق الخلاف بين الدول، الحضارات، المجموعات البشرية المختلفة والاتفاق على خطط معينة للصراع على المصالح.

- فرض السيطرة العسكرية والثقافية الغربية على الشعوب النامية، بقصد نهب مواردها وثرواتها الطبيعية.

- القضاء على المشاعر الوطنية والهوية الثقافية، وربط الإنسان بالعالم لا بالدولة لإسقاط هيبتها.

- تحقيق مصالح أصحاب رؤوس الأموال والشركات الكبرى وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات، وليس لتحقيق مصالح الأفراد وكذلك البلدان النامية.[1]

هذه هي أهم أهداف العولمة الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها كما أن المتأمل فيها يجد أن بعضها ليس مجرد أداة فقط، بل محرك للعولمة الاقتصادية وموجه لها، فمثلا الشركات متعددة الجنسيات، ليست مجرد أداة من أدوات العولمة الاقتصادية، بل الواقع يبين أنها المحرك الرئيسي لتلك العولمة الاقتصادية والموجه الحقيقي لها، فهي تضغط على دولها لتنفيذ سياسات معينة تحقق مصالحها، بوساطة المنظمات الاقتصادية الدولية، وفي الوقت نفسه تعمل بقوة على تنفيذ تلك السياسات بوصفها أداة أيضا كما أن الانترنت والقنوات الفضائية ليستا أداتين فحسب، بل لهما تأثير كبير في بروز العولمة.[2]

---

[1] عبد القادر تومي، 2009، ص80.

[2] محمد عبد العزيز جيمية، 2000، الاقتصاد الدولي، دراسة وتطبيقية، مصر، ص 190.

المبحث الرابع: نتائج العولمة الاقتصادية:

من نتائجها تحقيق التطور والنمو الاقتصادي وعلى الرغم من هذه النتيجة إلا أنها تؤدي إلى اضطرابات وأزمات اقتصادية.

المطلب الأول: إيجابيات العولمة الاقتصادية:

ومن أهم ايجابياتها نذكر ما يلي:

- إن العولمة الاقتصادية في ظل السوق التامة الحرة غير المقيدة تؤدي إلى تحقيق التخصص الكفء للمورد والذي يتم من خلاله تحقيق التطور والنمو الاقتصادي.

- ضمان تحقيق الاستخدام الكامل للموارد بالاستناد إلى آلية السوق الحرة التلقائية التي تقوم عليها هذه العولمة، ذلك لأن عدم الاستخدام لأي مورد أو سلعة أو خدمة بما في ذلك عنصر العمل، يعني زيادة في العرض على الطلب.[1]

- ضمان تحقيق الاستخدام الكفء للموارد الإنتاجية، أي تحقيق أعلى قدر من الكفاءة المكنة في أداء النشاطات الاقتصادية عموما والنشاطات الإنتاجية خصوصا نتيجة لتحرير عمل النشاطات هذه إزالة كافة القيود التي تعيق ممارستها في ظل العولمة الاقتصادية.

- إن حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية وتحريرها تتيح إمكانية التوسع بالقيام بهذه النشاطات لا على نطاق الاقتصاد المحلي، وإنما على نطاق العالم كله.

- زيادة درجة التخصص وتقسيم العمل نتيجة العولمة الاقتصادية والتي يتم في إطار تحرير النشاطات الاقتصادية وعولمتها بعولمة الاستثمار، الإنتاج، التجارة والمال الذي ينجم عنه تخصص الجهات التي تمارس هذه النشاطات التي تزداد فيها نوعية إنتاجها.

- يمكن أن تسهم في الحد من ضعف قدرات الأفراد والشركات، إضافة إلى تطوير التقنيات المتقدمة العالية، كذلك زيادة القدرة على الاستثمار، خاصة في الدول النامية الأقل تقدما نتيجة انخفاض الدخول فيها وضعف القدرات البشرية فيها على التطوير.[2]

- تساهم العولمة الاقتصادية في تعزيز القدرات التكنولوجية وتطويرها من خلال التطورات التقنية، خاصة المتقدمة منها وعالية المستوى التي تتم بشكل واسع ومتزايد، كذا تطوير نوعية الموارد والقدرات البشرية من خلال التوسع في استخدام التقنيات عالية المستوى.

---

[1] فليح حسن خلف، 2009، ص 230.

[2] محمد عبد العزيز جيمية، 2000، ص 220.

- تؤدي سياسات وإجراءات العولمة الاقتصادية في إزالة القيود والعوائق التي تفرضها الدول المتقدمة على حركة رؤوس الأموال وحرية انتقال السلع والخدمات.

المطلب الثاني: سلبيات العولمة الاقتصادية:

أهم سلبيات العولمة الاقتصادية نذكر ما يلي:

- إن العولمة الاقتصادية التي تتم في الإطار الرأسمالي تتضمن امتداد سيطرة رأس المال لا على نطاق اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة، وإنما تمتد هذه السيطرة الرأسمالية على العالم كله، من خلال سيطرة الشركات العملاقة دولية النشاط المتعددة الجنسيات.

- فرض سيطرتها على الأسواق المالية، النقدية وعلى أسواق السلع والخدمات، على البحث والتطوير التكنولوجي، واحتكارها للإنجازات التكنولوجية.[1]

- من أهم نتائج العولمة الاقتصادية حدوث أزمات مالية، بالإضافة إلى اضطرابات اقتصادية وما تتضمنه من هدر وضياع وتبديد للموارد وخسائر فادحة لجهات عديدة نتيجة الأزمات، الاضطرابات، الاقتصادية والمالية منها خصوصا.

- سلبية استخدام التقنيات المتقدمة عالية المستوى، الذي نجم عنه التأثير على فرص العمل والتشغيل، والذي سيؤدي إلى زيادة البطالة خاصة في الدول المتقدمة.

- تراجع اتجاهات دولة الرفاهية، العدالة والاستهلاك الشعبي الواسع والتي تحققت في الدول الرأسمالية مع تدخل الدولة، وفي الإطار ألكنزي الذي يستهدف زيادة الطلب الفعال من أجل القضاء على الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد وبالذات الكساد الكبير الذي حدث الثلاثينيات.[2]

- لقد نجم عن تغير طبيعة التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي ارتبط بالتخصص في تطوير التقنيات عالية المستوى من خلال التوجه في القيام بالنشاطات الاقتصادية الجديدة.

- إن العولمة الاقتصادية تؤثر سلبا بدرجة كبيرة على الدول النامية وخاصة الأقل تطورا وتقدما منها، الأمر الذي يجعل المنافسة الحادة والشرسة بين شركات الدول المتقدمة وبين المشاريع القائمة أو حتى التي يمكن أن تقام بها غير متكافئة وتتجه بالضرورة لحساب شركات الدول المتقدمة.

- إن حركة رؤوس الأموال وانتقالها عبر العالم والتي تتم في إطار العولمة الاقتصادية تستهدف أساسا الحصول على أقصى ربح ممكن ومثال ذلك أن حركة الأموال وتدفقها من الدول المتقدمة وانتقالها إلى الدول النامية من أجل استخدامها في مجالات الاستثمار أو الإنتاج وغيرها.[3]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، 2001، ص 92.
[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، 2009، ص 62.
[3] هيفاء عبد الرحمان، 2010، ص 261.

الخاتمة

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل يظهر أن العولمة الاقتصادية ما هي إلا خطة تهدف إلى تأكيد محاولات الولايات المتحدة الأمريكية الاستئثار بالعالم ومنع أي قوى أخرى لمنافستها، وهي إستراتيجية أمريكية التصميم تعمل وفق آليات اقتصادية سياسية وثقافية لتغيير هيكل وتركيبة المجتمعات، ورغم ذلك تبقت العولمة مفهوم غامض في جوهره وليس في مدلوله، فلا أحد يدرك بالضبط الحدود التي تقف عندها في المجال السياسي والاجتماعي وخاصة المجال الاقتصادي غير أن ظاهرة العولمة الاقتصادية ليست بالحتمية ولا بالقهرية وإنما ظرفية يجب التعامل معها بالإمكانيات المتاحة ومحاولة التأقلم معها سواء كانت ذات آثار ايجابية للإنسانية كما يدعيه المؤيدون، أو حاملة للتبعية والتهميش كما يراه المناهضون للعولمة مما جعلها تتضمن هدفين أحدهما معلن ويرمي إلى تحرير التجارة الدولية من كافة القيود والعراقيل وزيادة الإنتاج، وآخر مخفي يتمثل في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد العالمي وبخاصة الشعوب النامية بقصد نهب ثرواتها ومواردها.

وتجدر الإشارة إلى أن من نتائج العولمة الاقتصادية كذلك ظاهرة الخصخصة وتقليص سيادة الدولة وتهميش دورها والنتيجة الثانية اتساع ردود الفعل المضادة من قبل جماعات من أوساط وبلدان مختلفة في العالم.

ومن خلال ما تم دراسته في الفصل الأول عن العولمة الاقتصادية وأهم نتائجها كذلك سوف نقوم بدراسة التجارة الدولية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالعولمة الاقتصادية والتي نوضحها في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

الإطار العام للتجارة الدولية

مقدمة:

تعد التجارة الدولية بوابة التبادل في السلع والخدمات بين الدول وفي نطاق الأقاليم الجمركية والمناطق التجارية الإقليمية ثمة جهد دولي لتنظيم التجارة الدولية منذ أربعينات القرن العشرين تبلور بوضع الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات(الجات) التي أريد في ذلك الوقت أن تكون أداة إنشاء منظمة عالمية للتجارة يستكمل فيها مثلث التنظيم النقدي والتجاري العالمي إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تشكل التجارة بين البلدان الصناعية الجزء الرئيسي من التبادلات الدولية، إذ تؤلف التجارة بين لولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي حوالي ثلث التجارة العالمية، بينما تحدث خمس التبادلات التجارية بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، هذا وقد تزايد نصيب قارة أسيا في التجارة بدأ من عام 1980م، ولا تحظى قارتا أفريقيا وأمريكا اللاتينية إلا بنصيب ضئيل في التجارة العالمية بالمقارنة مع القارات الأخرى، كذلك لا يتوافر لهاتين القارتين إلا الحد الأدنى من التجارة الداخلية، حيث تتم تبادلاتهما التجارية في معظمها مع البلدان الصناعية.

وقد أدى إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية إلى زيادة التجارة بين البلدان الأعضاء المتجاورة، كما يسرت هذه التكتلات الإقليمية التدفق السلعي بين البلدان الأعضاء، من خلال تقليل المعوقات التجارية وزيادة سرعة وكمية المعاملات التجارية .

المبحث الأول: التجارة الدولية تعريفها، أسباب قيامها وأهميتها:

لا يختلف اثنان حول الأهمية الكبرى والدور الفعال الذي تلعبه التجارة الدولية في بناء اقتصادات الدول وأساس بناء دولة قوية باقتصاد قوي هو انفتاحها على التجارة الدولية وفي هذا المبحث سنحاول تقديم بعض التعريفات للتجارة الدولية وكذا أسباب قيامها لنخلص في آخره إلى الأهمية التي تنعكس بها على العالم.

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية:

توجد العديد من التعاريف للتجارة الدولية نذكر منها:

- التجارة الدولية هي: عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى.[1]
- التجارة الدولية هي: اصطلاح اقتصادي ينصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول ضرورة من ضرورات الحياة.
- التجارة الدولية هي: عبارة عن حركة مجموع السلع والخدمات بين مختلف دول العالم بمقتضى اتفاقيات وقوانين معترف بها دوليا.[1]

[1] محمد احمد السريتي، 2009، اقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، مصر، ص 8.

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الدولية أو الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع وخدمات أو رؤوس الأموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة.

كما تجدر الإشارة إلى أن التجارة الداخلية تختلف عن التجارة الدولية (الخارجية) في النقاط التالية:

الفرع الأول: طبيعة ونوع العملة التي يتم بها التبادل:

فالغالب الأعم من عمليات التجارة الداخلية تتم بالعملة المحلية للدولة، لكن هناك صعوبات كبيرة بشأن تحديد العملة التي تتم بها عمليات التجارة الدولية، قد تكون راجعة إلى تحديد نوع العملة أو سعر صرفها.[2]

الفرع الثاني: كيفية تحديد السعر:

فالأسعار في الداخل إما أن تحدد بقرار من سلطات الدولة العامة، وإما أن تخضع لقواعد وقوى السوق الداخلي، أما على مستوى التجارة الخارجية فالأمر يختلف حيث لا سلطة لدولة على دولة أخرى في تحديد أسعار منتجاتها، ثم قوى السوق الداخلي تختلف عن قوى السوق العالمي من حيث طبيعة كل منهما والعوامل التي تتحكم فيها.

الفرع الثالث: قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال من مكان إلى أخر:

إن عوامل الإنتاج المختلفة تعمل جاهدة على تحقيق أقصى عائد لها، وتميل عوائد هذه العوامل إلى التساوي أو التعامل بين أقاليم ومناطق الدولة الواحدة، في حين أن خدمات هذه العوامل تختلف عوائدها اختلافا كبيرا حين تداولها من دولة لأخرى، وقد يرجع الاختلاف لعوامل اقتصادية كالندرة مثلا أو عوامل غير اقتصادية كالحروب والإضرابات الداخلية ... الخ.[3]

الفرع الرابع: اختلاف النظم السياسات والوحدات النقدية:

لكل دولة سياسة نقدية وعملة تختلف عن غيرها، وفي مجال التجارة الداخلية لا توجد أي مشاكل أمام عملية التبادل، أما على نطاق التجارة الدولية فان اختلاف النظم، السياسات والعملات استتبع وجود عدد كبير من عملات الدول لا يتمتع بالقبول العام كأداة وفاء وإبراء للذمة خارج حدود دولة الإصدار لها، بل وحتى دولة الإصدار، ولهذا فان المعاملات التجارية الدولية تحيط بها أنواع من

---

[1] حسام علي داود، أيمن أبوخضير واحمد الهزامة، 2002، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الميسر للنشر والتوزيع، الأردن، ص 14.

[2] المانع ربيعي، 1995، دور التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني مع دراسة تطبيقية عن الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص52.

[3] محمد السانوسي ومحمد شحاتة، 2007، التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، مصر، ص 52.

المخاطر التي لا نظير لها في التجارة الخارجية، هذا يؤثر بدوره على حجم التجارة وانتقال السلع والخدمات بين الدول المختلف .

الفرع الخامس: اختلاف النظم، السياسات القانونية، المالية والاقتصادية التي يخضع لها كل نظام تجاري:

تختلف كل دولة عن أخرى في اختيار النظم والسياسات القانونية التي تحكم تجارتها الخارجية حيث نجد دول تأخذ بنظام الاقتصاد الموجه ودول أخرى تأخذ بنظام الحرية الاقتصادية، إذا كانت الدولة تخضع لنظام الاقتصاد الموجه فان تجارتها الداخلية تتأثر بذلك غير أن تجارتها الخارجية مع دول الاقتصاد الحر أو الموجه تخضع لقواعد ونظم أخرى.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية:

تتمثل أسباب قيام التجارة الدولية فيما يلي:

- عدم استطاعة الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من كل السلع وذلك بسبب الميزات الطبيعية والمكتسبة إضافة إلى اختلاف ظروف الإنتاج لكل سلعة.
- اختلاف الميول والأذواق لدى الشعوب من حيث رغبتهم بالحصول على السلع المنتجة في الدول الأخرى.
- الاكتشافات غير المسبوقة التي حدثت في مجالات النقل، الاتصالات وتقنية المعلومات.
- انخفاض مستمر للتعريفة الجمركية ما بين عام 1976و1994 وانخفاض تصاعدي أو إزالة للمعوقات غير الجمركية أمام التجارة بسبب المفاوضات الدولية والإقليمية والتي تزعمتها الجات ومن بعدها منظمة التجارة الدولية ومؤتمر التجارة والتنمية.[1]
- تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات في التجارة .
- التقسيم والتخصص في العمل الدولي أدى إلى ظهور دول متخصصة في إنتاج معين.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة إلى أخرى.

المطلب الثالث: أهمية التجارة الدولية:

تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كانت متقدمة أو نامية فهي تساهم في:

- ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض
- توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.[2]

---

[1] رشاد العصار، مصطفى سلمان وآخرون، 2002، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، الأردن، ص 17.
[2] موسى سعيد مطر ، باسم اللوزي وآخرون ، 2001، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، ص 18

- الزيادة في رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص بعض المجالات.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب.
- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاد.
- زيادة الاعتماد على التخصص وتقسيم العمل الدولي لزيادة الدخل القومي.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة
- الارتقاء بالأذواق لتحقيق كافة المتطلبات والرغبات لإشباع الحاجات.
- تخفيض تكاليف وأسعار السلع والخدمات.[1]

المبحث الثاني: نظريات التجارة الدولية:

من أبرز نظريات التجارة الدولية نذكر ما يلي :

المطلب الأول : النظريات الكلاسيكية:

تتمثل النظريات الكلاسيكية التي تقوم عليها التجارة الدولية فيما يلي:

الفرع الأول: نظرية الميزة المطلقة:

تعتبر المدرسة الكلاسيكية وخاصة الاقتصادي سميث أن التقسيم الاجتماعي للعمل دافعا مهما نحو زيادة قدرة المجتمعات لتحقيق الثروة والرفاهية، وحسب ما يرى فان المنفعة المشتركة للتجارة تقوم على أساس الميزة المطلقة، وفقد تكون الدول لديها كفاءة اكبر في إنتاج بعض السلع وكفاءة قليلة في إنتاج سلع أخرى مقارنة بالدول الأخرى، كما يقترح هذا الأخير أن تكون جميع الدول مستفيدة من التجارة الحرة بإتباع سياسة متحررة وهذا يتم في حال غياب دور الحكومة في الاقتصاد.[2]

الفرع الثاني: نظرية التكاليف النسبية:

الواقع أن تحليل ادم سميث لم يجب عن التساؤلات التي تدور حول أسباب قيام التجارة الدولية، لذلك تعين الانتظار لأكثر من أربعين عاما حتى أتى ريكاردو وليجيب عنها في نظريته عن التجارة الدولية والتي عرفت باسم نظرية التكاليف النسبية، وتتلخص هذه النظرية في أنه إذا سادت حرية التجارة، فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا عن غيرها من الدول الأخرى وتستورد السلع التي ينتجها الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، ويؤدي ذلك أن التجارة الدولية تقوم إذا اختفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول.[3]

---

[1] حسام علي داود، أيمن أبو خضير و آخرون، 2002، ص 18.
[2] خالد محمد السواعي، 2009، التجارة الدولية النظرية وتطبيقها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن ، ص 68.
[3] محمود يونس ، 1993، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ص 25.

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية:

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية، فوفقا لهذه النظرية الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدول الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل الدولة متساوية ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ميل على قوة طلب الدولة ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب ويتحدد معدل التبادل الدولي هذا بحدين :

- معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى.
- معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية.[1]

الفرع الرابع: نظرية تكلفة الفرصة البديلة:

حاول "هابزلر" إعادة عرض نظرية التكاليف النسبية متخليا عن نظرية العمل في تحديد القيمة مستخدما فكرة تكلفة الإحلال أو كما تسمى تكلفة الفرصة البديلة، في رأيه أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل التي بذلت في إنتاجها ولكنها تتكون من جميع السلع الأخرى التي كان يمكن للمجتمع أن ينتجها بذات الموارد المستخدمة في إنتاج هذه السلعة دون غيرها.

المطلب الثاني: النظرية الحديثة في التجارة الدولية:

ساهم النيوكلاسيك في تطور التجارة الدولية من خلال إبراز دور الطلب والعرض في تفسير قيام التجارة الدولية وتتمثل أهم النظريات الحديثة نذكر:

الفرع الأول: النظرية السويدية:

اقتصرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون النفقات النسبية فاختلاف تلك النفقات يدعو إلى قيام التبادل بين الدول، إلا أنها لم تتعرض لأسباب التي تدعو إلى اختلاف النفقات بين الدول مما استدعى وجود نظرية جديدة يرجع الفضل في صياغتها إلى الاقتصادي السويدي أولين وإذ كان قد اعتمد على أفكار هكشر مما أدى إلى تسمية هذه النظرية بنظرية هكشر – أولين.[2]

الفرع الثاني:التحليل الحركي (الديناميكي):

---

[1] زينب حسين عوض الله ، 1999، الاقتصاد الدولي- نظرية عامة على بعض القضايا– دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، ص 48

[2] عبد الرحمن يسري احمد ، 2007، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية ، مصر ، ص 26.

لقد وضع بعض الاقتصاديين افتراضات عديدة وقدموا تحليلات مختلفة تتعلق بتطور ظروف الطلب والعرض، وأثار هذا التطور على التجارة الدولية.

الفرع الثالث: نظرية التبادل اللامتكافئ:[1]

وفقا لهذه النظرية فإن من شأن التبادل الدولي أن يعود بالنفع على أطرافه، كما يؤدي إلى تقارب مستويات الدخول في الدول المختلفة، لكن الواقع لم يكن كذلك.

المبحث الثالث: أنماط التجارة الدولية ومجالاتها:

هناك عدة أنماط ومجلات تستغلها التجارة الدولية لإيجاد أفضل الوسائل والحلول

المطلب الأول: أنماط التجارة الدولية:

هناك ثلاثة أنماط للتجارة الدولية:

الفرع الأول: النمط الزمني للتجارة الدولية:

تسمح البيانات المتاحة عن الصادرات والواردات بتحليل تطورهما عبر الزمن، قياس معدل نمو كل منهما وتحديد تطور حالة الميزان التجاري.

الفرع الثاني: النمط الهيكلي للتجارة الدولية:

يقصد بالنمط الهيكلي للتجارة الخارجية بيان السلع أو مجموعات السلع التي تتكون منها الصادرات والواردات على شكل أرقام مطلقة أو على شكل نسب إلى مجموع الصادرات والواردات، تهدف دراسة النمط الهيكلي إلى معرفة الوزن النسبي للسلع المصدرة أو المستوردة بالنسبة لمجموع الصادرات أو الواردات على التوالي وبصيغة مختصرة يسمح النمط الهيكلي للتجارة الخارجية بإبراز درجة التركيز السلعي الصادرات والواردات.[2]

الفرع الثالث: النمط الجغرافي للتجارة الدولية:

يتناول النمط الجغرافي للتجارة دراسة اتجاه المبادلات التجارية نحو الدول والتكتلات الاقتصادية، بغرض إبراز مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل دولي معين في تصريف الصادرات والحصول على الواردات، لان مخاطر الاعتماد على الخارج تزداد كلما زاد تركز التعامل الخارجي في أطراف محدودة.

---

[1] محمود يونس، 2007، ص 33.
[2] زينب حسين عوض الله، 1999، ص62.

المطلب الثاني: مجالات التجارة الدولية

يمكن تقسيم التجارة الدولية إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

الفرع الأول : النظرية التجارية الدولية البحتة:

تفترض هذه النظرية وجود دولتين، سلعتين، عنصرين إنتاجيين وظروف المنافسة التامة تركزا على التفسيرات النظرية المختلفة لأسباب وأثار التجارة الدولية.

الفرع الثاني: السياسات التجارية الدولية:

ترتكز على أسباب وأثار سياسات التقييد والحماية وسياسات التكامل الاقتصادي بين الدول.

الفرع الثالث: المالية الدولية:

تتعلق بتفسير أسباب التدفقات المالية والنقدية بين الدول وأثارها وتشمل الأمور المتعلقة بأسواق الصرف الأجنبي، تحديد أسعار الصرف الأجنبي وميزان المدفوعات.[1]

المبحث الرابع: طرق تمويل التجارة الدولية:

تعد عمليات التجارة الخارجية كل الصفقات أو النشاطات الخاصة بتبادل السلع والخدمات مع الخارج، أي كل ما يتعلق بالتصدير والاستيراد، تلعب البنوك التجارية دورا هاما في مجال تمويل التجارة الخارجية باستخدام العديد من الأساليب.

المطلب الأول: تمويل الواردات:

يمكن للمستورد تسوية مشترياته سواء بالتحصيل المستندي أو الاعتماد المستندي أو بالحصول على تسبيقات بالعملة الصعبة.

الفرع الأول: التحصيل المستندي la remise documentaire :

التحصيل المستندي آلية يقوم بموجبها المصدر بإعطاء كل المستندات المتعلقة بإبرام الصفقة (فاتورة الشراء، الشحن، النقل، شهادات النوعية الخ) إلى بنكه الذي يقوم بإرسالها إلى بنك المورد، هذا الأخير لا يمكن له تسليم هذه المستندات إلى زبونه المستورد إلا بعد قيامه بالتسديد الفوري لقيمة الصفقة أو قبوله كميالة مسحوبة عليه.[2]

الفرع الثاني: الاعتماد المستندي:

---

[1] خالد محمد السواعي، 2009، ص84.

[2] علي منصوري، 2008، دور نظام الرقابة الداخلية في التحكم في مخاطر القروض المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، ص 18.

ظهرت تقنية الاعتماد المستندي الذي يسمى كذلك بالقرض المستندي لإعطاء أكثر حماية وضمان للمستورد والمصدر على حد السواء مقارنة بتقنية التحصيل المستندي، يقصد بهذا الأخير العقد الذي يلتزم بموجبه بنك المستورد بتسديد قيمة الصفقة للمصدر أو قبول كمبيالة مسحوبة عليه بدل المستورد مقابل استلام كل المستندات التي تثبت إرسال السلعة المشتراة بالكمية والنوعية المتعاقد عليها.[1]

الفرع الثالث: التسبيقات بالعملة الصعبة للاستيراد:

يمكن للمستورد أن يحصل من بنكه على تسبيقات بالعملة الصعبة بمعدل فائدة مساو لمعدلها السوقي بالإضافة إلى هامش يحصل عليه البنك يتم تحديده حسب نوعية العميل وكذا مبلغ التسبيق.

المطلب الثاني: تمويل الصادرات:

يحتاج المصدر إلى تمويل صادراته التي تم تسليمها إلى المشتري، فيلجأ إلى بنكه الذي يقدم له عدة صيغ تمويلية تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: قروض قصيرة الأجل الناشئة لتمويل الصادرات:

يوجد عدة صيغ للقروض قصيرة الأجل منها:

1. تعبئة الديون التجارية الناشئة عن عملية التصدير:

تنشأ الديون التجارية عن عملية التصدير عند تاريخ شحن البضاعة، تعتبر قصيرة الأجل إذ لا تتجاوز مدة ثمانية عشر شهرا، لذلك يمكن للمؤسسة المصدرة تعبئة كامل هذه الديون لدى بنكها شكل إصدار سند إصدار الأمر لصالح البنك.

2. تقنية التمويل الجزائي:

تعتمد هذه التقنية على تعبئة الديون التجارية الناشئة عن عملية التصدير، فالمصدر يتنازل دون الرجوع عن حقوقه المتولدة عن عمليات التصدير لمؤسسة مالية متخصصة بهدف الحصول على سيولة نقدية ويتم ذلك بخصم بنك المصدر للورقة التجارية المسحوبة لصالح زبونه المصدر الذي لا يعتبر ضامنا فيما يخص إعادة تسديده من طرف المشتري.

3. التسبيقات بالعملة الصعبة للتصدير:

تمنح هذه التسبيقات للمصدر كبديل عن تعبئة الديون التجارية فهي مثل التسبيقات بالعملة الصعبة لعمليات الاستيراد، حيث يحصل المصدر على تسبيقات بالعملة الصعبة المطلوبة بمعدل فائدة مساو

[1] علي حسن سالم،2005، التجارة الدولية الميسرة، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، ص54.

للمعدل السائد في السوق بالإضافة إلى هامش يحصل عليه البنك يحدد حسب نوعية المصدر وقيمة التسبيق.

الفرع الثاني: قروض متوسطة وطويلة الأجل لتمويل الصادرات:

توجد هذه القروض لتمويل عمليات التصدير التي تفوق ثمانية عشر شهرا، فعادة ما يمنح المصدرون أجالا زمنية طويلة لزبائنها لتسديد مستحقاته، من ثم هناك العديد من التقنيات التي تستخدم لتمويل ذلك نذكرها فيما يلي:

1. قرض المورد:

قرض المورد هو آلية من آليات تمويل التجارة الخارجية على مدى المتوسط والطويل، هو قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته ولكن هذا القرض هو ناشئ بالأساس عن مهلة للتسديد يمنحها المصدر لفائدة المستورد، بمعنى أخر عندما يعطى المصدر زبونه الأجنبي مهلة للتسديد يلجأ إلى البنك للتفاوض حول إمكانية قيام هذا الأخير بمنحه قرضا لتمويل هذه الصادرات ولذلك يبدو قرض المورد على انه شراء لديون من طرف البنك على المدى القصير.[1]

2. قرض المشتري:

هو عبارة عن آلية أخرى من آليات تمويل التجارة الخارجية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك بلد المصدر بإعطاء قروض للمستورد، بحيث يستعمله هذا الأخير بتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر، يمنح قرض المشتري لفترة تتجاوز ثمانية عشر شهرا ويلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات ما بين المستورد والبنوك المعنية بغرض إتمام عملية القرض هذه، من الملاحظ أن كلا الطرفين يستفيدان من هذا النوع من القروض، حيث يستفيد المورد من تسهيلات مالية طويلة نسبيا مع استلامه الآني للبضائع ، كما يستفيد المصدر من تدخل هذه البنوك وذلك بحصوله على التسديد الفوري من طرف المستورد لمبلغ الصفقة.[2]

المطلب الثالث : خسائر عمليات التجارة الخارجية:

عمليات التبادل التجاري الدولي السلعي هي عمليات معقدة نسبيا لها عدد من المراحل التي يتم خلالها إتمام الصفقات مثل النقل بوسائطه المختلفة، ترتيبات الائتمان وتحديد آليات وترتيبات السداد، بالإضافة إلى ما تضفيه عليها طبيعتها الدولية من تعقيدات تنشأ عن كونها تتم عبر دول مختلفة ذات أنظمة اقتصادية، نقدية، مالية، تشريعية وسياسية غير متشابهة، فيما يلي يتم استعراض لأهم الأخطار التي تواجه التجارة الخارجية والخسائر التي تتعرض لها.

---

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، 2007، ص 64.

[2] نداء محمد الصوص، 2008، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، ص 63.

الفرع الأول: الخسائر المالية:

يقصد بها التلف والعجز أو الهلاك الذي يصيب البضائع خلال عمليات النقل بوسائطه المختلفة أو خلال عمليات التخزين، تعرف الأخطار المسببة لهذه الخسائر اصطلاحا بأخطار النقل وتتوافر الحماية التأمينية لها بموجب وثائق تأمين النقل التي تصدرها شركات التامين تحت مسميات مختلفة وفقا لوسيلة النقل المستخدمة.

الفرع الثاني: خسائر رفض السلطات:

تشمل هذه الخسائر قيمة البضائع التي رفضت من قبل السلطات أو الانخفاض في قيمتها، بالإضافة إلى تكاليف إعدادها وتكاليف إعادة البضائع إلى ميناء الشحن في حالة إعادتها إليه.

الفرع الثالث : خسائر التأخير:

التأخير غير مغطي في وثائق تأمين النقل فجميع وثائق وشروط تأمين النقل تستثني التأخير أيا كان سببه ولو نتج عن خطر مغطى بوثيقة التأمين، بالرغم من ذلك لا يمكن تجاهل أثر التأخير على التجارة الخارجية المنقولة وما له من أثار على الوضع المالي والتشغيلي لأطراف التجارة الخارجية، من هنا نجد أن التشريعات والاتفاقيات الدولية الزمن الناقل بالتعويض عن التأخير في ضوء الظروف وحدود المسؤولية التي حددتها الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية واجبة التطبيق.

الفرع الرابع: الخسائر الائتمانية:

يقصد بالخسائر الائتمانية الخسائر الناجمة عن عدم قدرة المصدر على تحصيل قيمة الصفقة من المستورد لأسباب تجارية أو سياسية في دولة المستورد، بالتالي ينشأ الدور الهام لتأمين ائتمان الصادرات والذي يغطي الخسائر الائتمانية الناتجة من صفقات التجارة الخارجية.[1]

يمكن تقسيم مسببات هذه الخسائر وفقا للمعايير التالية:

- أخطار سابقة أو لاحقة للشحن.
- مسببات تجارية أو غير تجارية.

المبحث الخامس: سياسة التجارة الدولية:

[1] طاهر لطرش، 2005، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 123.

بطبيعة الحال كل دولة لها سياسة خارجية خاصة بها وتتعامل بها مع الدول الأجنبية ولهذا سوف نعطي عدة تعاريف لها بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية وأهداف إستراتيجية، لنستخلص في الأخير إلى أنواعها والآثار المترتبة عن كل نوع منها.

المطلب الأول: تعريف سياسة التجارة الدولية:[1]

تعرف سياسة التجارة الخارجية على أنها:

- مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف.
- اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) وتعبر عن وجهة نظرها بإصدار تشريعات، اتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.
- مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الدولية:

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والإستراتيجية.

الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية:

تتمثل الأهداف الاقتصادية في:

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز ألسعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.
- حماية الصناعة الناشئة في الدولة أي بتوفير الظروف الملائمة والمساندة لها.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية:

[1] طارق جمعه سيف، 2008، تأمينات التجارة الخارجية، دار الفكر الجامعي ، مصر، ص 24.

تتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

الفرع الثالث: الأهداف الإستراتيجية:

تتمثل في :

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية، الغذائية والعسكرية.
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة.[1]

المطلب الثالث:أنوع سياسة التجارة الخارجية:

تتمثل أنواع سياسة التجارة الخارجية فيما يلي:

الفرع الأول: سياسة حماية التجارة الخارجية:

1.تعريف سياسة حماية التجارة الخارجية :

تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها تبني الدولة لمجموعة من القوانين، التشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية، كما تعرف كذلك بأنها قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

2.الآثار الإيجابية لسياسة حماية التجارة الخارجية:

تتمثل أهم آثارها فيما يلي:

- إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد المستوردات وانخفاض حجمها وإزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية.
- يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة.
- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية والائتمانية.[2]

---

[1] علي منصوري، 2008، ص65.
[2] محمود يونس، 1993، ص220.

- تحديد ووضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع والخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة والسوق في الدولة.

- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم.

3. أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية:

تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:

أ- **الأدوات السعرية:** يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات والواردات وأهمها:

- الرسوم الجمركية: تعرف على أنها:"ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات "وتنقسم إلى:

- الرسوم النوعية: وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن ،حجم....إلخ)
- الرسوم القيمية:وهي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات وهي عادة ما تكون نسبة مئوية.[1]
- الرسوم المركبة: وتتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية والقيمة .

- نظام الإعانات: يعرف نظام الإعانات على أنه:

كافة المزايا، التسهيلات والمنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية، تسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية وذلك بتمكين المنتجين والمصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج وبأثمان لا تحقق لهم الربح.

- نظام الإغراق:المتمثل في:

بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية ونميز له ثلاثة أنواع هي:

- الإغراق العارض: يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.
- الإغراق قصير الأجل: يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة ويزول بمجرد تحقيق الأهداف.

---

[1] رشاد العصار، حسام داود وأخرون، 2000، ص 121.

- الإغراق الدائم: يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضوا في إتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.

ب- الأدوات الكمية :تنحصر أهمها في نظام الحصص، تراخيص الاستيراد والمنع (الحظر).

- نظام الحصص: يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) وقيمي (مبالغ).

- الحظر (المنع) : يعرف الحظر على أنه "قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية ويكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، يأخذ الشكلين التاليين:

- حظر كلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.
- حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

- تراخيص الاستيراد :عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص.

ج- الأدوات التجارية: تتمثل في:

- المعاهدات التجارية: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية، أمور ذات طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث .

- الاتفاقات التجارية :هي اتفاقات قصيرة الأجل تتسم بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة على نحو متبادل، فحصي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.

- اتفاقيات الدفع: عادة ما تلحق بالاتفاقات التجارية وقد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل...إلخ.

الفرع الثاني: سياسة حرية التجارة الخارجية:

1. تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية:

تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية، الحصص والوسائل الأخرى فهي تركز بذلك على

ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.[1]

2. الآثارها الإيجابية:

- تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لديها فيما لا تتميز فيها نسبيا وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا.

- تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل وتحسين وسائل الإنتاج.[2]

- تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة وتتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.

- تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر.

- تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.

3.أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية:

معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع والخدمات نجد أن معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود، العوائق، الحواجز التي من شأنها أن تمنع (توقف) حركة التجارة عبر الدول وبالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:[3]

أ_التكامل الاقتصادي: يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عدة منها:

- منطقة التجارة الحرة:هو اتفاق مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية وما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.

- الاتحادات الجمركية: هي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث

- توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.

---

[1] محمد السانوسي محمد شحاتة، 2007، ص305.
[2] علي حسن سالم، 2005، ص 95.
[3] نداء محمد الصوص، 2008، ص 91.

- تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية.

- الاتحادات الاقتصادية :هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية، حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم.

- السوق المشتركة :تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل، رأس المال ومن أمثلتها السوق الأوربية المشتركة التي تأسست عام 1958.

ب _التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية :الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية ويختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى.

- تحديد التعامل في الصرف الأجنبي: أي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي.

الخاتمة

تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية للتطور الاقتصادي لأي بلد، حيث تقوم هذه الأخيرة على أساس التبادل للسلع والخدمات بين البلدان ، كما أنها تعتبر همزة وصل وقناة تربط بين دول العالم، كما تعرف أيضا بأنها وسيلة تسمح لأي دولة بتصريف الفائض من المنتجات وفي نفس الوقت باستيراد المنتجات التي تحتاج إليها من دولة أخرى، فالتجارة الخارجية عبارة عن كل العلاقات الاقتصادية التي قد تتم في إطار التبادل بين بلدين أو أكثر، إذ تتكون من عنصرين أساسين هما الصادرات والواردات، تعتبر ممارسة التجارة الخارجية ممارسة قديمة قدم المجتمعات إلا أنه عند ظهورها كانت تتم بشكل بسيط، مع مرور الزمن عرفت التجارة الخارجية تطورا حتى أخذت الشكل الحالي، قد تعددت مفاهيمها من مفكر لآخر ومن وقت إلى أخر، فلكل منهم طريقة ومنهج في شرح وتعريف التجارة الخارجية تناسب ومقتضيات عصره.

الفصل الثالث:

انعكاسات العولمة الاقتصادية على التجارة الدولية في الدول النامية

مقدمة:

إن العولمة الاقتصادية سوق بلا حدود، لها أسس ومعايير تجارية واحدة، فهي تعتبر مركز لحركة التجارة العالمية وفيها تتنافس الشركات العملاقة المنتجة، المصنعة، الخدمية والمستهلكة.

فالعولمة الاقتصادية مع بداية القرن الواحد والعشرين أصبحت تتجه نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة، كذلك تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات، تزايد أرباحها، اتساع أسواقها وتعاظم نفوذها في التجارة الدولية والاستثمار، لذلك فقد جعلت العولمة العالم قرية صغيرة وقلصت المسافات ألغت الحدود السياسية والتعريفات الجمركية، حققت بذلك حرية كبيرة للتجارة الدولية.

كما عملت أيضا على تعظيم دور المعلوماتية والإدارة، المراقبة من إدارة نظم المعلومات وبذلك فهي تقرب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال وزيادة حجمها مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي.

المبحث الأول: تأثير العولمة الاقتصادية على التجارة الدولية:

من أهم تأثير العولمة الاقتصادية على التجارة الدولية إزالة القيود وتحرير التجارة من خلال المنافسة وكذا التكتلات الاقتصادية.

المطلب الأول: قواعد تحرير التجارة وإزالة القيود:

إن جوهر النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو تحرير التجارة العالمية وهو الهدف الرئيسي التي جاءت به العولمة الاقتصادية، ويتضمن تحرير التجارة إزالة القيود والعوائق أمام حركة السلع والخدمات والاستثمار عبر الحدود وتحقيق المعاملة المتساوية والمتكافئة بين مختلف الدول والسلع الوطنية والأجنبية وإلغاء كافة أشكال التمييز وفي رأينا أن ذلك يتحقق في اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة فيما بعد، وهذا من خلال الاتفاق على تطبيق مبادئ رئيسية :

- المبدأ الأول : يتعلق بإزالة كافة القيود السعرية (التعريفات) والكمية (التراخيص والحصص) وغير الكمية أو الكيفية (الدعم والإجراءات الإدارية وتعاملات الحكومة) والإجرائية (إجراءات الجمارك والتقويم) بين الدول الأعضاء، ويحتوي هذا المبدأ على إجراءات ويعتبر من أكثر المبادئ أهمية وفاعلية في تحرير التجارة الدولية.[1]

- المبدأ الثاني : يتعلق بتطبيق قاعدة الدولة الأكثر أو الأولى بالرعاية ويقصد به عدم التمييز أو التفرقة بين الدول والمساواة في المعاملة بينهم سواء فيما يتعلق بالواردات أو الصادرات، وقد نصت عليه اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة.

- المبدأ الثالث :هو مبدأ المعاملة الوطنية المتساوية بين السلع الوطنية والأجنبية وهو مبدأ يرتبط أيضا بالتزام عدم التمييز أو التفرقة، وهذا يماثل من حيث انتماء مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والفرق بينهما هو أن المبدأ الأخير يتعلق بمبدأ المعاملة المتساوية بين السلع الوطنية والأجنبية، كما أن تطبيق هذا المبدأ يجعل الدولة تخلق قيودا فنية وتنظيمية على الواردات من السلع لا تقل أهمية أو خطورة في تقييد التجارة عن القيود التعريفية أو الكمية أو القيود غير التعريفية، كما يؤدي هذا المبدأ إلى معاملة السلع المستوردة طالما تخطت الحدود، خضعت لإجراءاتها، دفعت الرسوم الجمركية وانسابت في حركة التجارة الداخلية نفس المعاملة التي تخضع لها السلع الوطنية ولا تجوز أن تخضع هذه السلع لضرائب داخلية (ضرائب المبيعات).[2]

---

[1] مصطفى رشيدي شيحة ، 2004، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، مصر ، ص 13.

[2] مصطفى سلامة ،2006، منظمة التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، مصر ، ص20.

المطلب الثاني: القدرة التنافسية ودورها في نشر العولمة الاقتصادية:

تبرز المنافسة في إطار تحرير التجارة والعولمة الاقتصادية، التي يتسع نطاقها من المحلية إلى العالمية مع إزالة الحدود بين الأسواق من جهة، تغيير مفهوم المنافسة من ناحية أخرى واتساع نطاقه أيضا من ناحية أخرى، إذ تتطلب المنافسة في عصر العولمة تغييرا في الأداء، كيفيته، مقوماته ليشمل عناصر جديدة تعتمد أساسا على العلم، التكنولوجيا، المعلومات والمعرفة التي تشهد بدورها تطورا وتغييرا سريعا في عالم لم يعد يعرف شيئا ثابتا، بل أصبح كل شيء متحركا ومن هنا كان لا بد أن تكتسب المنافسة صفة الديناميكية وأصبح الكسب لمن تحصل على المعلومة قبل غيره، ومن يستطيع أن يقيم المستهلك قبل غيره، ولم تعد المسألة مجرد منافسة على الثمن فقط أو النوعية بل أصبح مفهوم المنافسة يشمل كل هذا وهذا كله يعتمد بدوره على بعضه البعض، لذلك فان التجارة الالكترونية هي عالمية منذ البداية، فهي محل اهتمام منظمة التجارة العالمية، إذ تخلو السوق الالكترونية من العوائق التجارية وعدم وجود التعريفات الجمركية الدولية مما يشجع نموها وتطويرها بشكل أسرع وبذلك فهي تجسد صورة واضحة وحقيقية عن عولمة التجارة الدولية.[1]

المطلب الثالث: التكتل الاقتصادي والتكامل الإقليمي:

تعد التكتلات الاقتصادية من أهم السمات والأدوات التي تميز النظام العالمي الجديد

الفرع الأول: التكتلات الاقتصادية :

تسعى هذه التكتلات إلى مواجهة تحديات العولمة والخروج بأكبر الفوائد المالية والتجارية في ظل التشابك المعقد لمنظمة المصالح الاقتصادية العالمية المستحدثة، يشهد العالم اليوم عددا كبيرا من التكتلات الإقليمية والقارية التي تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو مشتركة، قد شهدت أواخر الثمانينات وحقبة التسعينات ولادة الغالية العظمى من هذه التنظيمات، بينما نجحت بعض التكتلات القديمة في إعادة ترتيب هياكلها وأهدافها بما يتناسب مع مستجدات المرحلة الاقتصادية الراهنة وفيما يلي نستعرض بعض النماذج من التنظيمات :

1) **التكتل الاقتصادي الأوروبي** :هو من أكبر وأهم التكتلات الاقتصادية الذي بلغ في تكامله الإقليمي مرحلة متقدمة بعد 50 سنة من النشاط بدأ من مشروع الفحم والصلب سنة 1936 وصولا للوحدة النقدية مع بداية الألفية الثالثة ولقد مر بمراحل نذكر منها:

- **السوق الأوروبية المشتركة:** التي تكونت بعد التوقيع على معاهدة روما يوم 25 مارس 1957 وتتلخص أهم أهدافها في:

[1] السيد أحمد عبد الخالق ، 2006، التجارة الالكترونية والعولمة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ص 21.

- إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء.
- إلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين دول السوق.
- إلغاء العقبات وإزالة العوائق التي تحد من انتقال العمل ورأس المال.
- تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة.

معاهدة ماستريخت والاتحاد الأوروبي: لقد أصبح الاتحاد الأوروبي ساري المفعول ابتداء من سنة 1993 طبقا لمقتضيات معاهدة ماستريخت سنة 1992، قد حددت هذه الاتفاقية ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوربية وتتمثل في :

- المرحلة الأولى (1994 – 1995) : وتهدف إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية والوطنية داخل المجموعة الأوروبية .
- المرحلة الثانية (1995 –1998) : وتهدف إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة من قبل جميع الأعضاء.[1]
- المرحلة الثالثة (1998 – 2002) : وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي والذي يقوم برسم السياسة النقدية لمجموعة الأوروبية ، وإصدار العملة الموحدة على أن يبدأ برأسمال قدره 4 مليارات ايكو وتبلغ حصة ألمانيا حوالي 25 %، وقد تحققت هذه المرحلة فعلا بإصدار العملة الأوروبية الموحدة والمتمثلة في اليورو في يناير 2001.

أهداف الاتحاد الأوروبي: ما يميز الاتحاد الأوروبي، هو أن يستمد صلاحيته الحقيقية من أسسه الاقتصادية كما وضعتها معاهدة ماسرتخت، بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية اللازم توافرها في الدول التي ترغب في الانضمام للتكتل الاقتصادي والوحدة النقدية الأوربية، لذلك فان القرن الحادي والعشرين يشهد تصاعد وتزايد قوة التكتل الاقتصادي الأوروبي ليكون من أهم التكتلات الاقتصادية التي سوف تلعب دورا رئيسيا في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

- خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة وطاقة استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية وإلغاء القيود التعريفية، القيود الكمية والتمييزية بين دول الأعضاء في التكتل الاقتصادي .
- تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق، تفاعل قوى العرض، الطلب، احترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العلمية أو الدولية.

---

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، 2009، العولمة والتجارة الدولية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، ص 126 .

- انتقال دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من مرحلة التكامل والتنسيق إلى مرحلة الاندماج الفعلي بما يسهل من عملية الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد ، وبما يعزز من دفع معدلات التقدم الاقتصادي والعلمي والتطور الاجتماعي والثقافي .

- تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والاستقرار في أوروبا وإقامة البنك المركزي الأوروبي ، وتحويل وحدة النقد الأوروبية من وحدة حسابية إلى وحدة نقد حقيقية.

2) التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (NAFTA):

جاءت اتفاقية نافتا سنة 1992 بين الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك لتوسيع التجارة الحرة التي كانت قد أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا سنة 1989، خلافا للتكتل الأوروبي بترك الباب مفتوحا أمام بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان حوض المحيط الهادي للانضمام، تجدر الإشارة إلى أن الاتجاه لضم المكسيك إلى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية ابتداء من أول يناير 1989، جاء بسب ما حققته اتفاقية التجارة الحرة من مكاسب للولايات المتحدة الأمريكية وكندا، حيث ازداد حجم التجارة والاستثمارات من 131 مليار دولار عام 1987 إلى 375 مليار دولار عام 1990 بمعدل نمو 33.6%، كما نمت تجارة الخدمات بين الجانبين من 14.8 مليار دولار عام 1987 إلى 20.2 مليار دولار عام 1990 بمعدل نمو 36.5% ونمت أيضا استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة في كندا من 57 مليار دولار عام 1987 إلى 71 مليار دولار عام 1990 بمعدل نمو 24.6 %، يضاف إلى هذا السبب سبب أخر هو السعي إلى زيادة الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك ، إلى جانب سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكوين تكتل اقتصادي يتكافأ مع التكتل الاقتصادي الأوروبي الذي دخل مرحلة الوحدة الاقتصادية عام 1993 ، لذلك يمكن القول أن إستراتجية التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية هي إستراتيجية دفاعية هجومية ويهدف هذا التكتل إلى :

- زيادة معدلات النمو للبلدان الأعضاء .

- إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العلم الخارجي .وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الثلاث الأعضاء .

- تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول التكتل الاقتصادي القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة، هذا وتشير الكثير من التوقعات والدراسات حول مزايا هذا التكتل أنه سوف يؤدي إلى زيادة الرفاهية (الدخل) بين 2.2 – 6.1 مليار دولار في الولايات المتحدة و1.6 – 5.8 مليار دولار في المكسيك و2.8 مليار دولار في كندا.[1]

[1] http://anthro.ahlamontada.net/t864.topic/

3) التكتل الاقتصادي الأسيوي:

في ظل تزايد معدلات النمو الاقتصادي في جنوب شرق أسيا وازدياد مساهماتها في التجارة الدولية تعرف التكتلات في هذه القارة تطورا وتغيرا مستمرا واهتماما كبيرا سواء من جانب اليابان أو من جانب النمور الأسيوية الصاعدة أو ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة، ويهدف هذا الاتجاه في إقامة وتفضيل هذه التكتلات إلى رغبة الدول الأسيوية من حماية نفسها من التكتلات الأخرى وخاصة من التكتلات الأمريكية والأوروبية ومن التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الملاحظ هو أن إمكانيات هذه القارة قادرة على خلق تكتل اقتصادي يكون على قدم المساواة مع التكتل الاقتصادي الأوروبي والتكتل الاقتصادي الأمريكي، في هذا الإطار نجد أن هناك محورين للتكتل الاقتصادي في منطقة شرق أسيا وغرب الباسيفي :

المحور الأول : يتمثل في قيام رابطة جنوب شرق أسيا المعروفة باسم (الآسيان ASEAN).
المحور الثاني : نجده في جماعة التعاون الاقتصادي لأسيا الباسيفكية والمعروفة اختصارا باسم APEC والذي أصبح حاليا تكتلا عابرا للإقليم بحيث انضمت إليه دول من خارج أسيا.

الفرع الثاني:التكامل الاقتصادي الإقليمي:

يرجع الأساس النظري لفكرة التكامل إلى الاقتصادي فينر VINER عام 1950، فلقد أوضح أن أي درجة من درجات التكامل الاقتصادي تجمع بين حرية التجارة وحمايتها حيث تقوم دول التكامل بإلغاء القيود التي تعرقل حركة التجارة فيما بينها (حرية التجارة) وفي ذات الوقت تضع القيود والعراقيل أمام حركة التجارة بينها وبين الدول الأخرى (حماية التجارة) ويتخذ التكامل الاقتصادي العديد من الأشكال يمكن التمييز بين خمسة منها، التي تبدأ بأدنى مستويات التكامل هي اتفاقيات التجارة التفضيلية وتنتهي بأعلى درجات التكامل هو الاتحاد الاقتصادي.[1]

1) اتفاقيات التجارة التفضيلية preferential trading agreements:

تمثل اتفاقيات التجارة التفضيلية تاريخيا أول صور التكامل الاقتصادي حيث يقوم الاثنين أو أكثر من الدول المشتركة في الاتفاق بتخفيض العوائق التجارية فيما بينها بينما تحافظ على مستوى عال من العوائق على السلع المستوردة من الدول الأخرى ويعد نظام الكومنولث التمييزي هو النموذج التاريخي لمثل هذه الاتفاقيات حيث قامت بريطانيا وما يعرف بدول الكومنولث (عام 1932)، وعددها 48 دولة بتخفيض التعريفة الجمركية على التجارة فيما بينهم مع إبقاء التعريفة الجمركية المرتفعة على الواردات من بقية دول العالم وتخفيض العوائق التجارية قد يكون من جانب واحد، بمعنى أن تقوم مجموعة صغيرة من الدول المشتركة في الاتفاق بتخفيض العوائق التجارية على الواردات من الدول

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم ، 2009، ص 132 .

المشتركة الأخرى في حين لا تقوم هذه الأخيرة بالمعاملة بالمثل أي لا تخفض العوائق التي تفرضها على بقية الدول الأعضاء ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات المعاملة التفضيلية التي تمنحها دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية لوارداتها من عدة الدول النامية .

2) منظمة التجارة الحرة : Free trade area:

تقوم منظمة التجارة الحرة على أساس إلغاء كل القيود التي تعرقل حركة التجارة فيما بين الدول أعضاء المنطقة في حين تحافظ كل دولة على العوائق التجارية التي تفرضها على السلع الواردة من الدول غير الأعضاء . وتعد منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA-7) مثالا لذلك وفي الستينات تعتبر اتفاقيات التجارة بين بلدان أوروبا الغربية مثالا واضحا أيضا لما يعرف non- over lappig circle وبخاصة EFTA-7و EEC-6 .

كما تجدر الإشارة إلى أنه عندما تشكل مجموعة من الدول منطقة للتجارة الحرة فان ما يسمى بمشكلة ضبط النظام قد تظهر حيث قد تدخل الواردات من بقية دول العالم إلى الدول الأعضاء ذات الرسوم المرتفعة عن طريق الدول الأعضاء ذات الرسوم المنخفضة، وتعرف هذه الظاهرة باسم انحراف التجارة Trade defection ولتصحيح مشكلة انحراف التجارة، فان الدول الأعضاء يجب أن تكون قادرة على التمييز بفاعلية بين السلع التي يكون مصدرها منطقة التجارة الحرة والسلع التي يكون مصدرها بقية دول العالم، لكن المشكلة لا تكون بهذه البساطة عندما يكون هناك منتج خارجي يبنى مصنعا للتجمع النهائي في الدولة العضو ذات الرسوم المنخفضة ويصدر من هذا المصنع إلى بقية دول منطقة التجارة الحرة.[1]

3) الاتحاد الجمركي customs union :

يتشابه الاتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة في انعدام وجود تعريفة جمركية على التجارة فيما بين دول أعضاء الاتحاد . إلا أنه يلزم أعضائه بوضع تعريفة جمركية مشتركة تجاه بقية دول العالم ، وعلى ذلك فلا وجود لمشكلة انحراف التجارة، الواقع أن وضع تعريفة جمركية موحدة تحكم علاقة الدول المكونة للاتحاد الجمركي بالدول الأخرى قد لا يكون أمرا سهلا لوجود العديد من المشاكل منها:

- معدل التعريفة وكيفية احتسابه.
- صعوبة التبويب السلعي الذي يسمح بتطبيق هذا المعدل الواحد نظرا لاختلاف التنويب في كل دولة من دول الاتحاد.
- مشكلة تسوية المعاملات المالية مثل إيرادات التعريفة الجمركية لدى كل دولة .[2]

---

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم ، 2009، ص 116 .

[2] http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topies/68057/posts/

4) السوق المشتركة:

تشمل السوق المشتركة إلى جانب الخصائص اللازم توافرها في الاتحاد الجمركي، على خاصية حرية انتقال عناصر الإنتاج –العمل ورأس المال– بين الدول المشتركة والمثال الواضح في هذا الشأن هو السوق الأوروبية المشتركة حيث أزيلت القيود على حركة العمل ورأس المال تماما بين أعضاء السوق في عام 1993.

5) الاتحاد الاقتصادي:

يعد التحاد الاقتصادي أكثر مراحل التكامل الاقتصادي تقدما حيث تتلاشى حرية الدول الأعضاء في تبني سياسات اقتصادية كلية مستقلة من أجل إقامة نظام نقدي ومصرفي واحد وسياسة نقدية موحدة وهيئة حكومية (سكرتارية) لوضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية للاتحاد ككل .

- الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي: تتحقق المكاسب الصافية الناتجة عن خلق التجارة في حال:
  - زادت مرونات الطلب والعرض في السوق المحلية للدول الأصلية.
  - زاد الفرق بين السعر في الدولة الأصلية والسعر في الدولة الشريكة في الاتحاد.
  - قل الفرق بين السعر في الدولة الشريكة في الاتحاد والسعر العالمي.
- تزداد الخسارة الصافية الناجمة عن تحويل التجارة في حال:
  - انخفضت مرونات الطلب والعرض في السوق المحلية للدول الأصلية.
  - قل الفرق بين السعر في الدولة الأصلية والسعر في الدولة الشريكة في الاتحاد.
  - زاد الفرق بين السعر في الدولة الشريكة في الاتحاد والسعر العالمي.

يتزايد الأثر الايجابي للاتحاد الجمركي كلما زاد عدد الدول المنضمة إليه حيث يقل في هذه الحالة عدد الدول التي يتم التحول عنها تجاريا، وبالطبع يختفي أي أثر لتحويل التجارة إذا افترضنا الحالة النظرية التي فيها يضم الاتحاد الجمركي كل دول العالم.

الأثر النهائي للاتحاد الجمركي يتوقف على مجموع الأثر المنشئ للتجارة والأثر التحويلي لها فإذا زاد الأثر المنشئ كانت النتيجة في صالح نمو التجارة وزيادة الرفاهية الاقتصادية أما إذا زاد الأثر التحويلي عن الأثر المنشئ كانت النتيجة في غير صالح التجارة والرفاهية الاقتصادية.

- اتساع نطاق المنافسة : إن انخفاض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء يحم على الصناعات التي كانت تتمتع بالحماية قبل الانضمام إلى منطقة التكامل أن تتواءم مع البيئة التنافسية الجديدة ومن المتوقع أن يكون لذلك أثره على هذه الصناعات عن طريق تشجيع تخفيض تكاليف الإنتاج وإدخال التحسينات التقنية، زيادة عدد الدول المنضمة إلى منطقة التكامل يساهم في انكسار قوة الاحتكارات

التي كانت تسيطر على السوق لكل دولة عضو قبل تكوين منطقة التكامل يضاف إلى ذلك أن زيادة حدة المنافسة واتساع نطاقها داخل منطقة التكامل قد يدفع بحكومات الدول الأعضاء إلى إعادة النظر في سياسات الدعم المختلفة التي تقدمها للوحدات الإنتاجية المتعثرة.

- اتساع نطاق السوق: اتساع حجم السوق أمام المنشآت العاملة داخل منطقة التكامل ومن ثم تستطيع هذه المنشآت زيادة مستوى إنتاجها وتحقيق ما يسمى " وفرات الحجم " الأمر الذي يترتب عليه زيادة كفاءتها الإنتاجية وبالتالي زيادة أرباحها إضافة إلى أن نمو حجم السوق قد يؤدي إلى توقع زيادة الأرباح في المستقبل وهو ما يعمل على الإنفاق الاستثماري والاستثمار الذاتي ، يضاف إلى ذلك أن المنشآت في الدول غير الأعضاء في منطقة التكامل قد تلجأ إلى إقامة فروع لها في منطقة التكامل فهو ما يعمل على جذب رؤوس الأموال إلى داخل المنطقة.

وزيادة الإنفاق على السلع الرأسمالية الجديدة مع استمرار وجود المنافسة قد يؤدي إلى وجود مراكز للأبحاث تسعى إلى تخفيض تكاليف الإنتاج واستخدام التقنيات الإنتاجية عالية الكفاءة مما يعمل على تحقيق المزيد من التقدم التكنولوجي داخل منطقة التكامل.

المبحث الثاني: دور الشركات متعددة الجنسيات في ترسيخ التجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية:

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من أقوى قاطرات الرأسمالية باتجاه العولمة الاقتصادية

المطلب الأول: الشركات متعددة الجنسيات والعولمة الاقتصادية:

تعد الشركات متعددة الجنسيات من العوامل الأساسية في ظهور العولمة هذا راجع للأسباب التالية:

- الانتشار الواسع والسريع للشركات المتعددة الجنسيات حيث وصل عددها إلى حوالي 40 ألف شركة يمتد نشاطها في كافة القطاعات ويغطي القارات الخمس.

- أدى الدور الأساسي الذي لعبته الشركات متعددة الجنسيات في تدويل الاستثمار، الإنتاج، الخدمات والتجارة إلى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج، من حيث علاقات الإنتاج، شكل ملكية، سائل الإنتاج، التسويق، الاستثمار، الإعلان والدعاية.

- يواكب العولمة أحيانا كثيرة تزداد دخول مالكي وسائل الإنتاج وارتفاع قيمة أسهم الشركات متعددة الجنسيات، كذلك تزايد عدد المصرفيين من الخدمة في هذه الشركات.

الفرع الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات :

تغير وتطور هذا المفهوم بمرور الوقت، حيث كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات متعددة الجنسيات حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن استراتيجياتها، سياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة.[1]

الفرع الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

يقوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتعميق عالمية الاقتصاد ويزداد فيه دور المؤسسات الاقتصادية الدولية، تبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية، تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي المعاصر بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي ومن أهم هذه المميزات:

- ضخامة الحجم: تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة، من المؤشرات التي تدل على هذا، حجم رأس المال، حجم استثماراتها، تنوع إنتاجها، أرقام المبيعات، الإيرادات التي تحققها، الشبكات التسويقية التي تملكها، حجم إنفاقها على البحث والتطوير.

- ازدياد درجة تنوع الأنشطة: تشير الكثير من الدراسات والبحوث إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها فسياساتها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متعددة، يرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة، من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن ترجع من أنشطة أخرى، قد قامت هذه الشركات بإحلال وفورات مجال النشاط محل وفورات الحجم التي انتهجتها الشركات الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية يؤدي إلى تحقيق التكامل الأفقي والرأسي.

- الانتشار الجغرافي للأسواق: من الميز التي تتميز بها الشركات متعددة الجنسيات هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق.

- القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم: إن هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، 2006، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، ص 156 .

- إقامة التحالفات الإستراتيجية: وهي تعتبر من السمات الهامة للشركات المتعددة الجنسيات دوما إلى إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها ومن أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية، أن هذه التحالفات هي نتاج المنافسة المحتملة والتي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة وثورة الاتصالات والمعلومات.

الفرع الثالث: الشركات متعددة الجنسيات والعولمة الاقتصادية:

إن خصائص الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تكشف عن اتجاهات تأثير هذه الشركات على العولمة الاقتصادية في كل من آلياتها، خصائصها ومكوناتها، من ثم فهي تلعب دورا مؤثرا وفعالا في العولمة الاقتصادية ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

- تأكيد العولمة الاقتصادية: يمكن القول أن الشركات متعددة الجنسيات تعمل على تأكيد وتعميق مفهوم العولمة لأن هذا المفهوم يتمثل في نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات يؤدي إلى عولمة الاقتصاد بما في ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات، أسواق رأس المال، أسواق التكنولوجيا، الخدمات الحديثة، ويدعم بنية أساسية هائلة للاتصالات، المواصلات، المعلومات، الإعلام، الفنون والثقافة بحيث لم تعد تسمح بترك أي بقعة في العالم معزولة عن السباق العالمي.

التأثير على النظام النقدي الدولي: من المعروف أن الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات الدولية المتوافرة لدى الشركات متعددة الجنسيات تبلغ حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها، ويدل هذا المؤشر على مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.

- التأثير على التجارة الدولية: سبقت الإشارة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تستحوذ في مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة الدولية، بل أن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال تلك الشركات وهو مؤشر يوضح مركزها المتعاظم في التسويق الدولي، ويمكن أن تلمس تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التجارة الدولية من خلال:

- الانتشار الواسع والسريع للشركات متعددة الجنسيات: حيث وصل عددها إلى حوالي 40 ألف شركة تمتد نشاطها في كافة القطاعات ويغطي القارات الخمس، وقد بلغت إيرادات أكبر من 50 شركة متعددة الجنسية في عام 1996 نحو 11000 مليار دولار وهذا يشكل 44% من الناتج المحلي العالمي وتسيطر الشركة على ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة وثلثي التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات.

- التأثير على توجهات الاستثمار الدولي: تشير تقديرات تقرير الاستثمار الدولي الصادر من الأمم المتحدة عام 2003، أن حجم الاستثمار الدولي المتدفق في العالم في تلك السنة قد بلغ أكثر من

6000 مليار دولار تدفقت في مناطق العالم المختلفة، ويلاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات تؤثر بشكل فعال على توجهات الاستثمار الدولي عبر دول العالم.[1]

- التأثير على نقل التكنولوجيا وإحداث الثورة التكنولوجية: لا شك أن العولمة الاقتصادية تعيش الثورة الصناعية الثالثة، وهي ثورة علمية في المعلومات والاتصالات، وليس جديدا أن نشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بدور فعال ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية نظرا لما تتمتع به من إمكانيات وموارد مادية وبشرية ضخمة تخصصها للبحث والتطوير في الوصول إلى الاختراعات الحديثة والاحتفاظ ببراعات الاختراع وتسويقها عبر أنحاء العالم، فما تخصصه الشركة الواحدة من الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة يفوق بمراحل ما تخصصه الكثير من دول العالم حتى أنه يمكننا القول أن هذه الشركات هي المستفيد الأول من الذي جاءت به الجات ومنظمة التجارة العالمية في جولة الأوروجواي الشهيرة عام 1994 فيما يتعلق بحقوق الملكية الفردية لآن الغالبية من تكنولوجيا العالم تبتكرها الشركات متعددة الجنسيات.

- يواكب العولمة أحيانا كثيرة تزايد دخول مالكي وسائل الإنتاج وارتفاع قيمة أسهم الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك تزايد عدد من المصروفين من الخدمة في هذه الشركات وهذا يؤكد أن لا مكان للمشاعر والمواقف الإنسانية في النظام الرأسمالي العالمي وإذا كان هناك خيار بين الإنسانية وحيوية الاقتصاد فليس الرأسمالية سوى الخيار الثاني، الذي أدى إلى فصل 43 مليون عامل من العمل في المؤسسات الأمريكية خلال عشرين عاما.

- أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تتحكم بالاقتصاد العالمي، تتحكم بالإنتاج وتبادله، توزيعه، تغيره وتسيير الحصول عليه أومنع وصوله، كذلك تتحكم باستقرار مراكز صناعته في هذا المجال الجغرافي أو ذلك، وتتحكم بانتقال رأس المال وتخلق الأزمات أوحلها أنها تتحكم بعصب السياسة وأوكتي الاقتصاد وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم أدوات وآليات العولمة الاقتصادية حيث يتم عن طريقها عولمة التمويل، الاستثمار، الإنتاج، التوزيع، مجمل العمليات المالية والتجارية، انتقال المعلومات، الخبرات الفنية التسويقية والإدارية ففي عام 1990 بلغ عدد هذه الشركات أكثر من 31 ألف شركة بعد أن كان عددها لا يتجاوز 11 ألف شركة عام 1975 قد بلغ حجم مبيعاتها في نفس العام نحو نصف إجمالي الناتج العالمي وفي نفس الوقت الراهن أصبحت هذه الشركات تستحوذ على أكثر من 50% من حجم التجارة الدولية ويمثل إنتاج الألف شركة الكبرى منها نحو أربعة أخماس الناتج الصناعي العالمي.[2]

كما تجدر الإشارة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعمل على عولمة الاقتصاد من خلال آليتين هما سيطرتها على نسبة كبيرة من التجارة الدولية كما أشرنا سابقا وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر الذي

---

[1] www.alquds-st.com/vb/showthread.php.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، 2006، ص172.

يعد من بين استراتيجياتها المهمة لغزو والسيطرة على السوق العالمي، من هنا يمكن القول أن الشركات متعددة الجنسيات تعمل دور مهم في نشر العولمة وتفعيلها وهي في نفس الوقت أداة من أدوات العولمة للتأثير على التجارة الدولية.

المطلب الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية:

إن النمو السريع والمستمر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو مؤشر على مرونة الاقتصاد الدولي في ظل العولمة

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة الاقتصادية:

من خلال ملاحظة مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر وسلوك الشركات المتعددة الجنسيات تبدو لنا صورة أكثر تعقيدا والعولمة إلى حد كبير هي جزء من هذا التعقيد، فالكثير من هذه الشركات في الكثير من هذه القطاعات في الكثير من الدول يقومون بالاستثمار في الخارج، ولقد زاد حجم تلك الشركات التي هي في الحقيقة متعددة الجنسيات بعد عمليات الدمج والتملك التي يسرتها العولمة.[1]

فالاستثمار الأجنبي المباشر التي تقوده الشركات متعددة الجنسيات يمثل آلية رئيسية نحو التوسع في الاتحادات الاقتصادية الدولية فعلى الرغم من الشركات تستثمر بالخارج منذ أكثر من 100 عام، إلا أنها لم تكن في كل تلك الدول في ذات الوقت، وذلك للحفاظ على نصيبها من سوق الإنتاج والاستثمار الدولي، فثورة الاستثمار الأجنبي المباشر هي أكبر علامة أو دلالة على عولمة الاقتصاد الدولي نظرا لقيام الكثير من الشركات بإنشاء وتوسيع عملياتها خارج حدود القومية، ومن ثم فالشركات متعددة الجنسيات تقف في قلب النقاش الدائر حول أهمية وضرورة الاتحادات الاقتصادية الإقليمية العالمية، والدليل على أثر الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار على الاتجاه نحو العولمة يمكن معرفته من قراءة نمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى عام واحد هو عام 1997، حيث نما بمعدل أكثر من 10% ليصل ما قيمته 3.5 تريليون دولار، كما نما عام 2000 فقط بنسبة 40%، ومن هنا لم يعد هناك شك أن الشركات متعددة الجنسيات قضية تحتاج إلى وقفة وقدر عالي من الاهتمام فهي واحدة من أهم المحركات التي بسببها وصلنا إلى ما يسمى بالعولمة، ففي الفكر العام الدولي، فان العولمة والشركات متعددة الجنسيات بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر زوجين شديدي الارتباط.[2]

---

[1] محمد صفوت قابل، 2003، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ص202.

[2] رضا عبد السلام، 2007، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ص 69.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الممهد الرئيسي للعولمة، وفي نفس الوقت فان نموه السريع يأتي كنتيجة للعولمة والتحرر الاقتصادي، وهذا ما أكدت عليه منظمة الأوتكتاد في تقريرها عن الاستثمار في العام 1998، ومن ثم في بيئة تسيطر فيها الشركات متعددة الجنسيات على نسبة ضخمة من التجارة الدولية (أكثر من ثلثي حجم التجارة العالمية) وفقا لتقرير الاستثمار العالمي2001، وفي بيئة يروج فيها كل من البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية للتحرر التجاري بالدول النامية وفي الوقت التي تمهد فيه الخصخصة لتشجيع زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، فان طبيعة العلاقة ما بين الدول المضيفة والشركات الدولية صارت ذات أهمية كبيرة وتتحقق الدراسة والاهتمام، كما قد تساهم العولمة الاقتصادية في زيادة حجم الشركة ومؤدية إلى توسع حجم الدمج والتملك عبر الحدود، لقد ساهمت العولمة الاقتصادية في إزالة العقبات التي وضعت في السابق لحماية السوق المحلي، من ثم يمكن للشركة التوجه للاستثمار واستيراد متطلبات الإنتاج دون عقبات تجارية كبيرة، وقد ساهم في هذا الاتجاه السياسات الحكومية نحو تسيير وتهيئة المناخ بغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولهذه الأسباب ذهب البعض إلى التنبؤ بنمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات القادمة.

نخلص في الأخير أن كل من العولمة والشركات متعددة الجنسيات (الاستثمار الأجنبي المباشر) قد أثر على كل منهما التطور والدفع بالأخر، والمستفيد في النهاية هي الشركة متعددة الجنسية كما أن قوة وسطوة نشاط الشركة متعددة الجنسية ساهم بشكل ايجابي وفعال في الاتجاه نحو العولمة في الوقت نفسه فان تغيرات البيئة السياسية والاقتصادية الدولية أثرت بشكل ايجابي على أنشطة الشركة متعددة الجنسية من خلال خلق مناخ مواتي لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الدولية:

إن إزالة القيود التجارية قد تؤدي إلى توسع حجم الواردات التجارية وقد تتجه الشركات إلى الاستثمار بالدولة الأم والتصدير للدولة التي كانت تستضيف لأنشطتها في السابق، قد يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يمكن للاتحادات التجارية أن تخفض من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وإذا كان كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر يكمل كل منهما الآخر، فان تحرير التجارة سيشجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كما يمكنه أن يمهد المسرح لتشجيع الصادرات وإحلال الواردات أو تجارة واسعة في مدخلات الإنتاج الوسيطة خاصة بين الشركة الأم وفروعها.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة هما جزء من طيف الطرق أو السبل التي من خلالها تقوم الشركات من إحدى الدول الأعضاء بخدمة أسواق دولية أخرى ومن ثم لا يمكن أن يكون أحدهما بديلا للأخر.

الآن وفي ظل نظام عالمي للتجارة الحرة، ومع إزالة كل العقبات التجارية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، قد يدعي البعض أنه لا داعي لقيام الشركة بتكبد عناء الاستثمار بالخارج طالما أنه صار بإمكانها الاستثمار بالدولة الأم والتصدير دون عقبات إلى الدولة التي اعتادت على القيام بالاستثمار فيها.

المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية ومنظمة التجارة العالمية في زمن العولمة:

إن قيام منظمة التجارة العالمية أثر على الاقتصاد العالمي وغير ملامحه من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين عدد من البلدان وأفرزت نظام اقتصادي عالمي جديد اتسم بهيمنة نظام الرأسمالية بمبادئه وآلياته.

المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية وعولمة الاقتصاد:

أن أبرز سمات الاقتصاد العالمي هي حركة السلع والخدمات، رأس المال، تكنولوجيا المعلومات، الأيدي العاملة، ربط الاقتصاد بالعولمة والتكنولوجيا في مجال المعلومات والاتصالات وأوجدت هذه المنظمة مرحلة جديدة تتميز برفض أي حاجز أمام التبادل التجاري العالمي مما يضع الدول النامية والفقيرة موقع توغل اقتصاديات المناطق الغنية والعالم الصناعي على حساب اقتصاد هذه الدول من خلال بروز شركات عالمية تجبر الدول النامية على المشاركة مع التركيز على خفض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وتوسيع الاستثمار الأجنبي وامتيازاته، هنا نوعين من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في عصر العولمة:

- **اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات:**

من بين اتفاقيات المنظمة اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات، هذه الاتفاقية أخضعت الأنشطة الخدمية لاتفاقية دولية وذلك لأول مرة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية والأنشطة الخدمية التي تشملها هذه الاتفاقية (وبالتالي سوف يكون التبادل الدولي فيها يتمتع بالحرية الكاملة) تتمثل فيما يلي:

- الخدمات المالية المصرفية.
- الخدمات التأمينية.
- خدمات النقل البري والبحري والجوي.
- الخدمات المهنية تشمل الطبية، الهندسية والتعليمية.
- خدمات قطاع التشييد والبناء.
- خدمات قطاع السياحة.

كما أن اتفاقية منظمة التجارة الدولية تستهدف تحرير التجارة في كل هذه الأنشطة الخدمية، وقد

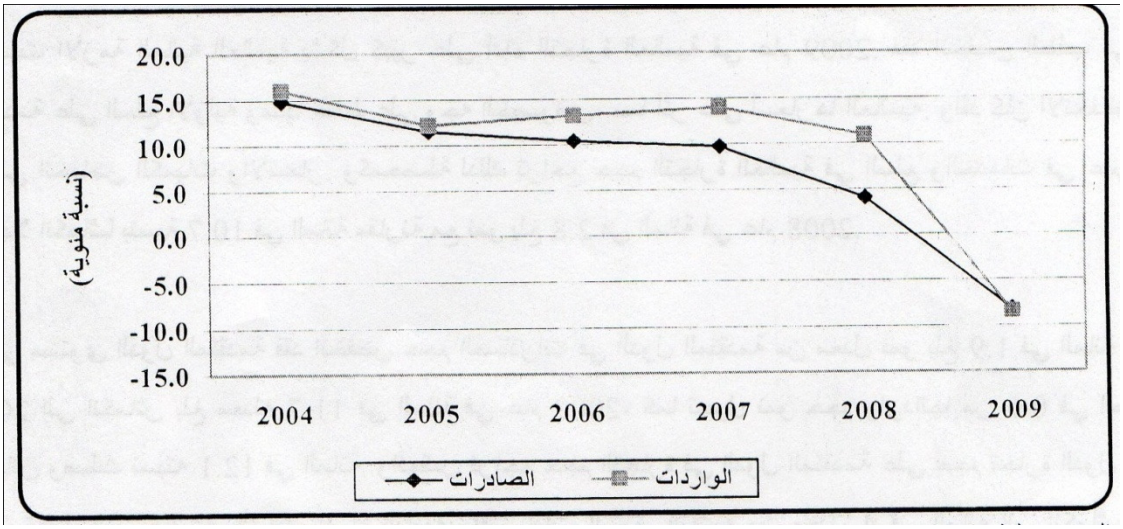

التزمت الدول الموقعة على الاتفاقية أن يتحقق التحرير الكامل للخدمات المذكورة.

- **اتفاقية حقوق الملكية الفكرية:**

تتمثل هذه الاتفاقية حقوق الملكية الفكرية في حماية حقوق المخترعين وتمثلت هذه الحماية بصفة رئيسية في ضرورة أن يعطوا هؤلاء تصريحا بالاستفادة من اختراعاتهم وكذلك حق هؤلاء جميعا في الحصول على مقابل مادي لهذه الاختراعات إلا أن الدول المتقدمة خططت لجعل هذه الاتفاقية هي الوسيلة التي تجبر بها الدول النامية لدفع تكلفة الاختراعات التي تتم بصفة رئيسية في البلاد المتقدمة وبالتالي تستفيد الدول النامية من الاختراعات والابتكارات دون أن تتحمل تكلفة مقابل ذلك.[1]

المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في زمن العولمة الاقتصادية:

تتم معظم المعاملات التجارية في العالم بين البلدان الصناعية وذلك على الرغم من أن البلدان النامية قد رفعت نصيبها في التجارة العالمية في السبعينات والتسعينات، بينما تواصل انخفاض نصيب البلدان الأقل نموا في العقدين الماضيين على الرغم من ارتفاع الحجم الكلي للتجارة في السلع الزراعية وحجمها النسبي بالمقارنة مع الإنتاج الزراعي إلا أن أهميتها تتضاءل، إضافة إلى تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات في التجارة، التي أدت إلى انخفاض كل من الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية وكذلك أسعارها النسبية بالمقارنة مع أسعار السلع المصنعة.

[1] ناصر دادي عدون وآخرون، 2003، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص45.

شكل رقم 01/معدلات نمو التجارة العالمية والانتاج الصناعي.

فيما يتعلق بالدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى، انخفض حجم صادرات السلع بمعدل 9 في المائة والواردات بمعدل 1.6 في المائة بالنسبة للدول النامية، وانخفض حجم الصادرات بمعدل 1.8 في المائة والواردات بمعدل 18.1 في المائة بالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا، وسجلت دول رابطة الدول المستقلة انخفاضا كبيرا في حجم تجارتها بلغ معدله 26.2 في المائة في جانب الواردات 9.4 في المائة في جانب الصادرات، أما بالنسبة لحجم التجارة السلعية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول نصف الكرة الغربي فقد سجلت معدلات انخفاض أقل بالمقارنة مع معدلات انخفاض حجم التجارة السلعية لمجموعات الدول الأخرى، فقد انخفض حجم الصادرات السلعية لكل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول نصف الكرة الغربي بمعدل بلغ 8.8 في المائة و9 في المائة على التوالي في عام 2009 وانخفض حجم الواردات للمنطقتين وبصورة أسرع في دول نصف الكرة الغربي، وبمعدل 3.8 في المائة و16.3 في المائة على التوالي، فيما يخص شروط التبادل التجاري فقد تحسنت معدلاتها بشكل كبير بالنسبة للدول المتقدمة، فبعد أن تدهورت بمعدل 1.7 في المائة في عام 2008 تحسنت في عام 2009 لتبلغ 2.9 في المائة ويعزي ذلك للانخفاض الحاد في الأسعار العالمية للنفط والسلع الأولية الأخرى والتي تمثل معظم واردات الدول المتقدمة، في الوقت الذي لم تتغير نسبيا أسعار المنتجات الصناعية حققت الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى تدهورا في شروط التبادل التجاري سنة 2009 بلغ معدله 5.1 في المائة.

المبحث الرابع: توجه اقتصاديات الدول النامية نحو العولمة الاقتصادية وأثر ذلك على التجارة الخارجية:

تسعى الدول النامية للحاق بالركب الحضاري لمسايرة التغيرات العالمية في شتى الميادين وذلك بالاندماج في الاقتصاد العالمي بانتهاج سلسلة من الإصلاحات.

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري:

من العوامل المؤثرة في تكوين السمات والخصائص لاقتصاد أي بلد من البلدان ما يلي:

- الموقع الجغرافي، طبيعة الأرض، المناخ والموارد الطبيعية.
- مجموع العلاقات الإقليمية والدولية.
- التطور التاريخي.

- شكل النظام السياسي والاقتصادي.

- مدى قدرة النظام الاقتصادي على الاستجابة للمتغيرات الدولية ولحركة الأسواق العالمية،ومدى ارتباط الاقتصاد وتأثره بالعوامل الخارجية.[1]

وفي ضوء هذه العوامل يمكن استخلاص السمات والخصائص التي تتصف بها اقتصاديات الدول النامية في هذه المرحلة على النحو التالي:

- درجة الانفتاح: من الطبيعي أن يختلف الوضع أمام متطلبات وتحديات النظام الجديد للتجارة العالمية بين دولة وأخرى بحسب درجة اعتمادها على التجارة الخارجية، فكلما كانت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام مرتفعة كلما كان الاقتصاد مفتوحا، ويكون أقل انفتاحا في حالة انخفاض هذه النسبة، من الواضح أن الهدف الأساسي للمنظمة العالمية للتجارة هو تحرير المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من انفتاح اقتصاديات دول العالم نظرا للدور الريادي الذي تقوم به الأسواق الخارجية في تحفيز النمو وتحسين الأداء الاقتصادي.

- مستوى الحماية: بالإضافة إلى انفتاح الاقتصاد الجزائري بدرجة معتبرة، لجأت الدولة إلى الحماية بمختلف أشكالها جمركية وغير جمركية، ويمكن القول أن القيود غير التعريفية في ظل سيادة نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية تعد من الممارسات العادية والمؤسسة قانونيا من خلال تراخيص الاستيراد العامة.[2]

- وعليه يمكن القول أن وضع الجزائر الآن متجاوبا مع ترتيبات النظام الجديد للتجارة العالمية، ومن المنتظر في المفاوضات المقبلة أن تطالب الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة الجزائر بالمزيد من التخفيض لان بعض هذه الدول ترى أن هذا المعدل لا يزال مرتفعا.

- التخصص الدولي: إن تخصص اقتصاد بلد ما لا يتوقف على درج الانفتاح وإنما على محتوى هذا الانفتاح من جانبي التصدير والاستيراد، الذي يحدد نوعية تخصص هذا الاقتصاد ومكانته في قسمة العمل الدولية، ومن ثم تقييم وضعه باتجاه المنظمة العالمية للتجارة، وبالنسبة للتخصص الدولي للدول النامية، ففي الواقع لا نحتاج إلى استخدام نماذج كمية راقية ومعقدة لمعرفة نوعيته واتجاهاته، وإنما يمكن تحديده مباشرة بإلقاء نظرة على بنية التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا.

- العزلة الإقليمية: المقصود بالعزلة هنا هو عدم الانتماء إلى أية تجمعات إقليمية أو جهوية، خاصة وأن نظام التجارة العالمية الجديد يسمح بإنشاء مثل هذه التجمعات التجارية والاقتصادية لما لها

---

[1] نور الدين بوكروح، اكتوبر2003، النظام التجاري متعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الفكر البرلماني العدد04، ص138.

[2] مذكرة لنبل شهادة ليسانس2001، دور البنوك في تطوير التجارة الخارجية في الجزائر، جامعة قسنطينة، ص 50.

من فوائد عديدة، والدول النامية تعاني من عزلة اقتصادية على الرغم من انفتاح اقتصادها الكبير على الخارج.[1]

المطلب الثاني: توجه اقتصاديات الدول النامية نحو العولمة الاقتصادية:

تسعى الدول النامية للحاق بالركب الحضاري لمسايرة التغيرات العالمية في شتى الميادين وذلك بالاندماج في الاقتصاد العالمي بانتهاج سلسلة من الإصلاحات الذاتية أو الإصلاحات المدعمة من مؤسسات النقد الدولية، وشهد عقد التسعينات من القرن الماضي عملية اندماج دولي واسعة لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، والمزيد من تحرير التجارة وأسواق رأس المال، تتيح عملية الاندماج فرص أمام المؤسسات للحصول على الخدمات الفنية المتقدمة والمزيد من المعرفة التكنولوجية سواء من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال الاستيراد، ففي الوقت الذي تقدم فيه العولمة الاقتصادية عدد كبير من الفرص أمام البلدان النامية كالنفاذ إلى الأسواق العالمية، وتدفق اكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يساعد على رفع مستوى الأداء الاقتصادي وزيادة كفاءة هذه البلدان في تخصيص واستخدام الموارد المتاحة، فان العولمة تضع في أن واحد أمام البلدان النامية تحديات ضخمة.

هذا وقد بدأت أولى الخطوات اتجاه الاندماج في العولمة الاقتصادية بفعل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي أخذت وتائر متزايدة في العديد من الدول، ومن الصعب تقييم مدى اتجاه الاقتصاد الجزائري واندماجه في الاقتصاد العالمي إلا انه يمكن فحص هذا الاتجاه على مستويين:

- على مستوى المؤشرات الاقتصادية: النشاط الصناعي الحقيقي الذي لا يزال يحقق مؤشرات نمو سلبية فيزيائيا، وهو ما يتناقض واتجاهات الاقتصاد العالمي فيما يتعلق بالمؤسسات الإنتاجية التي يفترض إضفاء الصفة الاقتصادية عليها، أما على مستوى المعاملات مع العالم الخارجي لقد أدت السياسات المتبعة إلى تكريس المادة المصدرة بفعل تفكك نسيج المؤسسات، استمرار ارتفاع حصة الواردات من المواد الغذائية، انخفاض الدين الخارجي وخدماته وهذه مؤشرات يستوجب استغلالها لدعم سياسة الإصلاح وتعميقه بالشكل الذي يؤدي إلى التقليل من الأضرار الاجتماعية.

- على مستوى المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي: فبالرغم من اعتبار أن سياسات التعديل الهيكلي هي إحدى مظاهر العولمة الاقتصادية والعمل بأساليب اقتصاد السوق، إلا أن الوصول إلى ايجابيات العولمة لازالت بعيدة والعمل على مستوى المحيط الاقتصادي والاجتماعي بالمقاييس العالمية بعيد المنال.

---

[1] آمنة اسطنبولي، طارق كيشريدي، رضا يوجعطاط، 2005، تأثير الاورو على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ليسانس، قسنطينة، ص72.

إن أول قانون للعولمة وهو تحرك رؤوس الأموال، السلع والخدمات بدون قيود يعني حرية التجارة والصناعة والاستثمارات وفق قواعد اقتصاد السوق الذي يعد حاجزا قويا في اتجاه عولمة الكثير من اقتصاديات الدول النامية لما له من انعكاسات اجتماعية سلبية لا حدود لها والوصول إلى تحرير الاقتصاد حرية كاملة لازال بعيدا خاصة وان التخوفات من فتح الحدود الجمركية، والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة لها ما يبررها بسبب احتمال تفويض الصناعات القائمة الخاصة والعامة بفعل حدة المنافسة، كما أن الإجراءات المتعلقة بحركات رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية لازالت ضعيفة لأسباب عدة منها:

- ضعف الحافز والشعور بمخاطر الاستثمار بسبب أزمة التسعينات.
- الإجراءات البيروقراطية.
- ضعف أداء النظام البنكي وتعقد إجراءاته وعدم مسايرته للتحولات الجارية في إطار العولمة.
- الفساد الاقتصادي والسياسي الشائع.
- المنافسة المفروضة من طرف دول المنطقة لجلب الاستثمارات الخارجية وإتاحتها لفرص أحسن.

على مستوى المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة فالكثير منها لازال بعيدا عن المعايير الدولية سواء في التكنولوجيا المستخدمة، الأسعار، الجودة....الخ، رغم الإجراءات المتخذة لصالحها من خلال برنامج التعديل الهيكلي كما أن من أركان العولمة هو تدفق المعلومات: لقد انعكس تأخر شبكة الاتصالات على شبكة الانترنيت التي لم يصل مستوى انتشارها الحد المقبول في الوقت الذي أصبح فيه الاتصال وسرعته عاملا مهما من العوامل المشجعة للاستثمارات وترويج المنتوج، أما انتقال الأشخاص بغير قيود فيمكن اعتباره من متناقضات العولمة الاقتصادية، والواقع أن هذا المبدأ مطبق داخل كيان الاتحاد الأوروبي أو بعض التكتلات الإقليمية الأخرى أما انتقال الأشخاص لغرض العمل من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة لا يجري بحرية تامة.

فإذا كانت العولمة الاقتصادية ظاهرة عالمية وهي أعلى مرحلة من مراحل الرأسمالية اقتصاديا، فان التحولات الاقتصادية للدول النامية عامة تصبح ضرورة حتمية خاصة بعد وصول محاولات التوفيق بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي في محيط اقتصادي محلي ودولي غير مناسب إلى مستوى يتطلب اختيار الحل الصعب وهو ما تم بالفعل من خلال سياسات التعديل الهيكلي، بالرغم من النتائج المحدودة والمكلفة اجتماعيا إلا أن مواصلة الإصلاحات ومحاولة الاستفادة من ايجابيات العولمة الاقتصادية، وفي الواقع لا توجد دولة تستفيد دون أن تتضرر من الاتفاقيات التجارية الدولية، وإنما تتوقف درجات الاستفادة والضرر على الحجم التجاري، المالي والتكنولوجي لكل بلد، فكلما زاد الحجم ارتفعت الاستفادة وانخفض الضرر والعكس صحيح.

المطلب الثالث: الآثار المحتملة لانضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية:

شرعت العديد من الدول النامية في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المفروضة من الهيئات المالية والدول الرأسمالية المتطورة منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي لتأهيل اقتصادياتها للاندماج في الاقتصاد العالمي وتهيئة الظروف لانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما ينتج عن ذلك من الآثار المتوقعة على تجارتها الخارجية وبالتبعية على وضعها الاقتصادي والتنموي بشكل عام نظرا لما تشكله المنظمة واتفاقاتها الجديدة من تحديات أما الاقتصاد والتجارة الخارجية في مختلف قطاعاتها، الأمر الذي يستدعي إدخال تعديلات جوهرية وإضفاء نوع من المرونة على السياسات الاقتصادية بهدف الحد من الآثار السلبية وإثراء الآثار الايجابية برفع مستويات الكفاءة والقدرة التنافسية لمختلف السلع المصدرة والخدمات، وتجدر الإشارة إلى انه يمكن للدول نامية التميع بكافة المزايا التي تتيحها الاتفاقيات سواء من حيث الفترات الانتقالية قبل التقيد بتنفيذ الالتزامات آوالمساعدات المالية والفنية التي تنص عليها وتتمثل أثارها فيما يلي:

- **الآثار الايجابية:**

توجد بعض الايجابيات نذكرها فيما يلي:

- انتعاش الاقتصاد العالمي وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد الذي تعاني منه منذ السبعينات لان النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات الدول النامية...الخ. وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة ونمو اقتصادياتها.

- الحماية التي توفرها قوانين الجات للدول النامية وذلك من خلال ضبط قواعد السلوك للتجارة العالمية وتقنينها وذلك بربطها باتفاقيات ملزمة لجميع الأطراف.

- رغم الدعم عن المنتجات الزراعية يؤدي إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الدول المتقدمة يؤدي إلى زيادة ربحية المنتجات المحلية وهذا ما يحفز المنتجين الزراعيين في الجزائر بالاهتمام أكثر بهذا القطاع[1].

- تحرير حركة عوامل الإنتاج مما يساهم في زيادة كفاءتها وإعادة توزيعها بكيفية واحتياجات السوق.

- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج يؤدي إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي وتخفيض معدلات التضخم الناتج عن التكلفة ومنه استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك زيادة الإنتاج

[1] سعودي محمد الطاهر، تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة"الحتمية و الرهانات" ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،2003، قسنطينة، ص371.

- **الآثار السلبية:**

على الرغم من الآثار الايجابية لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، يمكن تناولها من عدة زوايا:

- أثار تحرير تجارة السلع على الاقتصاد الوطني:

فتح أسواقنا أمام المنتوج الأجنبي سيلقي الترحيب من طرف المستهلكين نظرا لتعدد ونوعية السلع وجودتها مقارنة بمثيلاتها، هذا أن المنتوج الوطني لن يكون قادرا على المنافسة مما يؤدي إلى غلق الكثير من المؤسسات وما يخلفه من أثار اقتصادية، اجتماعية حتى سياسية هذا من جهة ومن جهة أخرى سيرفع عدد الشركات المستوردة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة غير المتوازنة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية وبالتالي سيكون هناك اتجاه نحو الأنشطة الهامشية غير الإنتاجية لتفادي المخاطرة بدلا من الأنشطة الإنتاجية التي تمكن من بناء اقتصاد قوي يمكنه المواجهة والاندماج في الاقتصاد العالمي.[1]

- أثار تحرير تجارة الخدمات على الاقتصاد:

تحتل تجارة الخدمات مكانة هامة في التجارة الدولية ويكفي الإشارة إلى أن حجمها بلغ سنة 2000 ما يقارب 1415 مليار دولار، أي ما يعادل خمس التجارة العالمية وعليه فإن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ينتج عنه قيام الدول الأعضاء فورا وبدون شرط بمنح خدمات وموردي الخدمات من أي طرف وعلى أساس الدولة الأولى بالرعاية معاملة لا تقل عن مثيلاتها التي تقدمها إلى أي طرف آخر، إن تحرير تجارة الخدمات عند انضمامها لمنظمة التجارة العالمية حتى وان كان هذا التحرير تدريجي فانه سوف يخلف آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وهذا راجع إلى وضع المؤسسات في الدول النامية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية المزودة بالتكنولوجيا والتقنية المتقدمة، خدمات عالية الجودة والخبرة إدارية وتسويقية متطورة في حين المؤسسات في الدول النامية إمكانياتها محدودة في كل الجوانب السابقة وعليه ستقوم منافسة غير متوازنة بين الطرفين مكاسبها ستكون لصالح الطرف الأقوى الذي يستطيع البقاء والصمود في السوق ولإبراز الفارق في المستوى، وعليه فإن تحرير تجارة الخدمات تمثل تحديا بالنظر إلى حجم المخاطر التي تترتب عنها، لكن تجدر بنا الإشارة إلا أن فتح الأسواق لتجارة الخدمات أمام المنافسة الدولية لا تزال في بدايتها، حيث أن معظم الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة تضع شروط مشددة مقابل قيام شركات الخدمات والبنوك الأجنبية بفتح فروع لها في أراضيها.

- الآثار المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية:

---

[1] شامي رشيدة، 2006، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه جامعة الجزائر، ص 227 .

تضمن هذه الاتفاقية حماية كافية لكل ما يتعلق مجال الملكية الفكرية بما في ذلك التكنولوجيا وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وغيرها، وقد تمت الموافقة على هذه الاتفاقية تحت الضغط من طرف الدول الصناعية والولايات المتحدة الأمريكية خاصة مع تعرض سلعها المتطورة للتقليد في البلدان النامية لا سيما في منطقة الشرق الأقصى، حيث انه في السابق أمام الدول النامية فرصة لإنتاج منتجات مماثلة لمنتجات الدول المتقدمة ولكن بطرق تصنيع مختلفة وبأقل تكلفة أما الآن وبموجب اتفاقية حقوق الملكية المرتبطة بالتجارة فالأمر أصبح غير ممكنا، وعليه فان الدول النامية في حالة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية لن يكون باستطاعتها تقليد،نقل ومحاكاة منتجات الدول الغربية، إذ سيصبح لزاما عليها أن تدفع وباستمرار حقوقا للشركات صاحبة الاختراع من أجل إنتاج منتجات تماثل منتجاتها، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف هذه المنتجات المحلية مما يؤثر على درجة منافستها، أما في حالة رفضها للدفع فهذا معناه تخليها عن إنتاج هذه السلع وبالتالي ستعاني من التبعية للسوق الخارجية.

إن الجوانب التي تعالجها الاتفاقية والمتعلقة بحقوق الملكية كثيرا نذكر منها المجالات:حقوق الطبع،العلامات التجارية،الأدوية،صناعة،الملابس الجاهزة، المؤشرات الجغرافية والتصاميم الهندسية...الخ.

- الآثار الناجمة عن انخفاض الإيرادات:

إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وما بترتب عليه من التزامات سيؤدي إلى انخفاض حصيلة العامة وهذا راجع للأسباب التالية:

- ستتكبد الخزينة العمومية خسائر معتبرة من جراء التفكيك الجمركي تتمثل في تراجع الإيرادات لان أكثر من25 بالمائة من المداخيل الجبائية مصدرها التحصيلات الجمركية.

- تخفيض التعريفة الجمركية ثم إلغاؤها كليا سيؤدي لا محالة إلى ارتفاع وتيرة الاستيراد على حساب التصدير وهذا سينجم عنه من جهة خلل في ميزان المدفوعات ومن جهة أخرى صعوبة تصدي الصناعة الوطنية لمنافسة المنتجات الأجنبية المستوردة من الخارج الأمر الذي ينتج عنه غلق الكثير من المؤسسات وبالتالي خسائر إضافية للخزينة العمومية وينطبق نفس التحليل على تجارة الخدمات.

- الخسائر الناتجة من ارتفاع أسعار السلع الغذائية كون الدول النامية تعاني من التبعية الغذائية والاعتماد على المصادر الخارجية لتغطية الطلب المحلي وهذا راجع إلى رفع الدول المتقدمة لدعمها للمنتجات الزراعية.

- التكاليف الناتجة على زيادة الدعم والتحويلات الاجتماعية المتعلقة بالبطالة وارتفاع معدلات الفقر نتيجة للتحولات الاقتصادية الجارية.

المطلب الرابع: موقف الدول النامية من النظام التجاري الجديد:

لا شك أن التغيرات الاقتصادية العالمية التي تبلورت في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ستؤثر على الدول النامية، فإنشاء منظمة التجارة العالمية لاستكمال الاقتصادي العالمي وما طرحته من قضايا جديدة في جميع المجالات تعكس الإستراتيجية الجديدة الهادفة إلى الإفراغ المسبق لاستراتيجيات التنمية الأكثر اعتمادا على الذات كالتي اتبعتها اليابان والتي نجم عنها ظهور قوة اقتصادية تتحدى الدول المتقدمة كأوروبا وأمريكا، هذه الإستراتيجية الجديدة تدفع الدول النامية بالتبني تنمية في إطار التبعية للدول المتقدمة المستندة على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، لهذا فعلى الدول النامية التكيف مع ما أفرزه هذا النظام التجاري الجديد من أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي ونحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

إن الدول النامية تقف على مفترق طرق فيما يتعلق بالموقف من اتفاقية الغات عموما واتفاق مراكش على وجه الخصوص، فالخيارات محدودة... إما الرفض، وبالتالي الانعزال عن الجزء الأهم والأقدر من دول العالم، أي الجزء المنتج للتقدم العلمي والتطور التكنولوجي، أو القبول وبالتالي التكيف مع نظام اقتصادي دولي تعتقد دول الجنوب بأنه غير متكافئ وغير عادل. لكلا الخيارين ثمن يتوجب دفعه ولكل منهما كلفة ينبغي تحملها. فهنالك العديد من المهتمين بالشأن التنموي في دول الجنوب يحرضون على الرفض ويدعون إلى بديل يعتقدون أنه الأجدى للدول النامية وشعوبها، وهو زيادة مستوى التنسيق والتعاون بين هذه الدول وتكتيلها إن أمكن لمواجهة الوقائع الجديدة في الاقتصاد العالمي بهدف تعديلها أو التأثير فيها على الأقل لمصلحة الجنوب، وعلى الرغم من الجاذبية النظرية لهذا الخيار، إلا أن إمكانية تطبيقه في الوقائع يواجهها العديد من الصعاب والعقبات منها:

- القدرات الاقتصادية المحدودة لدول الجنوب في وضعها الراهن، فعلى الرغم من أنه تحت عنوان الجنوب يقصد مجموعة كبيرة من الدول يزيد عدد سكانها على 80% من سكان العالم إلا أنها لا تساهم في الدخل العالمي بأكثر من حوالي 20% ويقدر نصيبها من سوق الصادرات العالمية بـــ 24,4 % ويعيش فيها أكثر من مليار نسمة تحت خط الفقر كما أن نصيبها في صنع التطور العلمي والتقدم التكنولوجي متواضع يكاد لا يذكر على المستوى العالمي. فالوطن العربي – على سبيل المثال– يعتبر من المناطق الهامة والغنية في نصف الكرة الجنوبي ومع ذلك فالإحصائيات توحي بأن مساهمة الاقتصاديات العربية في النشاط الاقتصادي العالمي ما زالت متواضعة ومحدودة، فبيانات الجامعة العربية تشير إلى أن سكان الوطن العربي يشكلون حوالي 4,5% من سكان العالم ويساهمون بحوالي 2% من الدخل العالمي وتقدر حصتهم في التجارة العالمية بحوالي 3% كما أن الإنتاج الزراعي العربي يقدر بـــ 1,5% من الإنتاج الزراعي العالمي والإنتاج الصناعي العربي بـــ 0,5% من الإنتاج الصناعي العالمي (البيانات السابقة مستوى أوائل التسعينات).[1]

[1] محمد توفيق سماق، 1994، اتفاقية الغات والدول النامية، دمشق، ص 44.

-تدني مستوى الإرادة لدى دوائر صنع القرار في هذه الدول لتطوير مستوى التعاون والتنسيق فيما بينها من ناحية ولمواجهة النظام الاقتصادي العالمي من ناحية ولمواجهة النظام الاقتصادي العالمي من ناحية أخرى، فواقع وعمل المنظمات والتكتلات الإقليمية والدولية الخاصة بالجنوب مجموعة 77، مجموعة دول عدم الانحياز، منظمة الوحدة الإفريقية، الجامعة العربية، التكتلات الإقليمية العربية...) شواهد حية على ذلك، تلك الوقائع وغيرها تلقي بظلال كثيفة من الشك حول الإمكانية الفعلية والجدوى العملية من مقولات رفض ومواجهة النظام الاقتصادي الدولي القائم أو الجديد.

ولعملية التكيف مقتضيات عديدة من أهمها:

- أن تتعامل دول الجنوب بصورة أكثر عقلانية وأكثر انفتاحا مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة في عالم اليوم.

- أن تملك الإرادة والقدرة على إجراء مراجعة موسعة وشاملة لسياساتها التنموية تمهيدا لإعادة صياغتها بما ينسجم والمتغيرات الجديدة في عالم اليوم.

- أن تمتلك الإرادة والقدرة على تطوير آليات عملها الاقتصادي بما يساهم في استغلال أفضل لطاقاتها المتاحة ومواردها الممكنة.

فأغلب الظن أنه بمقدار ما تستطيع دول الجنوب النجاح في عملية التكيف بمقدار ما تستطيع تحسين قدرتها التنافسية في السوق العالمية وبالتالي تحسين موقعها التفاوضي مع القوى الاقتصادية الكبرى الفاعلة في النظام الاقتصادي العالمي. ذلك سيجعل من دول الجنوب أكثر قدرة على الاستفادة من الإيجابيات المتوقعة لاتفاقية ألغات (وغيرها من الاتفاقيات الدولية المشابهة) والتي لا يمكن تجاهلها على المستوى العالمي من بينها:

- من المتوقع أن تؤدي زيادة مستوى تحرير التجارة العالمية إلى تطور مواز في الطلب وبالتالي زيادة في استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة والكامنة على المستوى العالمي بما سيؤدي إلى زيادة في الدخل العالمي.

- زيادة الصادرات العالمية ومن بينها صادرات الدول النامية بسبب إلغاء أو تخفيض الحواجز الجمركية.

- التخفيف من النزعة الحمائية والتي برزت بشكل خاص لدى الاتحاد الأوروبي وبعض دول جنوب وشرق آسيا (كاليابان مثلا)، مما يجعل وصول الدول النامية إلى أسواق هذه الدول سواء لتصدير سلعها أو الاستفادة ن تطورها العلمي والتكنولوجي أكثر يسرا وبسهولة.

هذه الإيجابيات وغيرها إن تحققت قد تساهم في خلق نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة وهذا ما كانت تطالب به الدول النامية منذ أمد طويل، من خلال ما تقدم يمكن استخلاص أن وصفة صندوق النقد الدولي وسياسات البنك الدولي، مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، ممارسات وإملاءات الدول الصناعية الكبرى، يعبر ذلك كله عن ملامح التحولات والتغيرات، وعن ما هو مطلوب من البلدان النامية أن تقوم به من أجل تلتحق بقطار العولمة وتندمج بالاقتصاد العالمي أي الاقتصاد الرأسمالي.

ويمكن اختصار هذا المطلوب بالليبرالية الجديدة، وانتهاج سياسة حرية الأسواق، حرية التجارة، وما يندرج تحت هذه العناوين من سياسات وإجراءات، وتنطلق فكرة حرية التجارة من مقولة الليبرالية التي تقول بأن حرية التجارة وإزالة الحدود بين الدول تؤدي إلى ازدهار التبادل التجاري، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي تقود إلى تحقيق التنمية، تحقيق درجات عالية من النمو الاقتصادي.

في الحقيقة فإن تطبيق الحرية الاقتصادية، الانفتاح على الأسواق وإزالة الحدود ستكون في النهاية لمصلحة الدول الصناعية الغنية في الخارج ومصلحة الأغنياء في الداخل، وبالتالي لن تكون النتيجة في النهاية سوى المزيد من الاستقطاب والتهميش، قد كانت الدول الكبرى عبر الزمن تنادي بانفتاح الأسواق وحرية التجارة عندما تصل إلى مستوى من التطور كبير وتواجه مسألة الفيض في البضائع (في الأموال)، ومنذ بدأت عمليات الاندماج بالاقتصاد العالمي، وإدخال تغيرات السياسات الاقتصادية والمالية بما يلي توصيات، صفات الصندوق والبنك الدوليين، بدأ أداء الاقتصاديات النامية في التراجع منذ منتصف الثمانينات وحتى نهاية عام 1999، رغم أن هذا التراجع لا يخلو من التذبذبات نحو الصعود أحيانا، إلا أن الميل للتراجع كان واضحا ويطغى على أي تذبذبات محدودة ومؤقتة في الاتجاه.

في الأخير فإنه في ظل هذه البيئة التجارية الجديدة عرفت التجارة والاستثمارات الدولية اتجاهات جديدة متأثرة بتحكم آليات وأدوات العولمة الاقتصادية في مراقبة وتسيير دواليب النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الأمر الذي عزز هيمنة الدول المتقدمة على التجارة والاستثمارات الدولية وتدني موقع الدول النامية في النظام التجاري الجديد، فرغم الفرص الذي يتيحها هذا النظام للدول النامية فتبقى غير قابلة للتحقيق بسبب المشاكل المتعددة التي تعاني منها هذه الدول.

خاتمة:

إن الحرية التجارية وإزالة القيود والعقبات أمام التجارة الدولية كان الهدف الرئيسي للعولمة الاقتصادية والواقع أن انفتاح النظام التجاري لم يكن هو الهدف الوحيد من اتفاقية الجات والمنظمة فيما بعد فهو فقط يمثل الهدف الرئيسي والمحور الأساسي، فلقد أثرت العولمة الاقتصادية بصفة كبيرة على حجم التجارة الدولية، وعلى وجود الانتعاش الاقتصادي العالمي وقد سعت إلى تحرير الأسواق تحريرا مطلقا لأن هذا يؤدي إلى إقامة تكتلات اقتصادية التي تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي، الاستثمارات، التجارة وأنواع التبادل الأخرى، في نفس الوقت تعمل فيه الشركات متعددة الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات.

كما عملت منظمة التجارة الدولية أيضا على تفعيل العولمة الاقتصادية والمساهمة في انتشارها عن طريق خلق نظام تجاري جديد ومتعدد الأطراف يسعى بالدرجة الأولى إلى تحرير التجارة وإزالة القيود وبذلك زيادة حجم التجارة الدولية وتوفير ظروف المنافسة الحرة ولهذا أصبح على الدول النامية عامة والجزائر خاصة مواكبة ومسايرة تحديات العولمة الاقتصادية، وهذا بتوجه اقتصادها نحو العولمة الاقتصادية.

في هذا السياق يتضح أن كسب الرهانات التي ينطوي عليها التعامل مع المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة الاقتصاد النامي تتوقف على مجموعة من القيود والمورثات التي يصعب إزالتها في الأمد القصير أو المتوسط والمطلوب في هذه المرحلة من سائر الدول النامية التعايش بدرجة أو أخرى مع النظم الجديد للتجارة العالمية بدلا من المواجهة والعمل على تقليل الخسائر المحتملة واستغلال الفرص التي يتيحها النظام الجديد، تحويل هذه الفرص من فرص نظرية إلى فرص واقعية هذا من جهة وإعادة هيكلة الاقتصاد بهدف بناء قوته الذاتية، تخفيض درجة اعتماده على الخارج وتحسين وضعه في نظام تقسيم العمل الدولي من جهة أخرى، كما أن بعض التحديات التي بفرضها الواقع الجديد للمنظمة العالمية للتجارة ذات بعد إقليمي أو جهوي، ومواجهتها تفرض أن تكون السياسة الاقتصادية ذات بعد إقليمي أيضا ولا شك أن إنشاء التكتلات الاقتصادية والتجارية تكون على درجة كبيرة من الأهمية.

الخاتمة العـــامـــة

إن التجارة الدولية كمحرك للتنمية ظلت ولا تزال نشاطا رئيسيا وركيزة أولى يقوم عليها الاقتصاد العالمي، فالنظام التجاري الدولي الجديد يقوم على تحرير التجارة الدولية وتوسيع منافذ الأسواق وذلك لن يتحقق إلا بالمنافسة المتكافئة بين الأطراف وإلغاء كافة أشكال التمييز، وتحقيق العدل في المعاملة بين كافة المنتجات والدول وغيرها، تتحقق هذه الأهداف أين تكون الكفاءة أو الإنتاجية أو المزايا النسبية هي أساس الاختيار والمنافسة حيث بات حتميا على الدول المتقدمة والدول النامية إنشاء التكتلات الإقليمية والتي أصبحت تلعب دورا هاما في التجارة الدولية، وهي تمثل صورة واضحة لتأثير العولمة الاقتصادية على التجارة الدولية. فالعولمة الاقتصادية قد عملت على تحرير التجارة العالمية من كافة القيود والعراقيل، فأصبح اليوم لزاما على كل دولة ترغب في مواكبة أو مسايرة تحديات العولمة الاقتصادية أن تنظم إلى المنظمة العالمية للتجارة، لأنها تمثل الجسر الذي يوصل التجارة العالمية بالعولمة الاقتصادية.

إن الدول النامية ماضية بثبات في ديناميكية تحرير اقتصادها عن طريق عصرنة منظومتها التشريعية في ظل التطورات الحاصلة في العالم وأقلمتها مع تعهداتها الجهوية والدولية فهي اليوم تواجه رهانات صعبة تتعلق بمحاولة اندماجها في الاقتصاد العالمي في إطار العولمة الاقتصادية من خلال محاولة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والذي تتسبب شروطه في مواجهتها لتحديات كبيرة أهمها تحرير تجارتها الخارجية الذي سوف يؤثر بشكل سلبي على وارداتها وصادراتها.

نتائج الدراسة:

من خلال الإجابة على الفرضيات وما تم دراسته تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- تعمل العولمة الاقتصادية على زيادة حجم التجارة العالمية مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي.
- تهدف العولمة الاقتصادية إلى تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال.
- تطور وسائل الإعلام و تأثيرها على طبيعة البشر و سلوكهم و أدى ذلك إلى اختلاط الحضارات و الثقافات.
- إن تحرير الأسواق تحريرا مطلقا ليس من مصلحة الدول النامية لتفاوت أوضاعها واختلافها عن أوضاع الدول المتقدمة وهذا التحرير يؤدي إلى زيادة العجز الخارجي وليس إلى تخفيضه.
- إن التكتلات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي الإقليمي المتمثل في الأساس في الاتحاد الجمركي ومناطق التجارة الحرة، تعتبر خطوة نحو تحرير جزئي للتجارة الدولية.

- عملت الشركات متعددة الجنسيات على عولمة النشاط الإنتاجي بآليتين هما التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تمثل برهانا على تطبيق العولمة و تدويل الاقتصاد بشكل منهجي ومنظم.

- أن منظمة التجارة الدولية من أهم المنظمات الاقتصادية الدولية وتزداد أهميتها عندما نربطها بالعولمة لأنها في تلاؤم كامل مع النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يتأسس على الحرية الاقتصادية وتحرير التبادل الدولي من كل القيود التي تحكمه.

- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعطي فرصة لها للاندماج في الاقتصاد العالمي هذا إذا استغلت مجموع المزايا والإجراءات التفضيلية الممنوحة للدول النامية، لذلك يمكن القول أن الخسائر المتوقعة للانضمام إلى المنظمة في المدى القصير والمتوسط ستعوضها المكاسب المتوقعة على المدى البعيد.

- إن تأثير العولمة الاقتصادية على التجارة الدولية يتمثل في الأساس في تحرير التجارة الدولية من كافة القيود وهذا ما خلق ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية، والتي تسمح بتوسيع وزيادة حجم التجارة الدولية، وقد ساهمت بشكل كبير في بروز شركات عملاقة وضخمة أصبحت اليوم المسيطر الكبير والوحيد على نسبة كبيرة من التجارة الدولية.

- أن التجارة الدولية شهدت تغييرا وتطورا كبيرين وملحوظين فما كانت عليه التجارة فيما قبل العولمة ليست هي التجارة الدولية الآن في عصر العولمة الاقتصادية فأصبح لزاما على الدول النامية عامة مواكبة ومسايرة تحديات العولمة الاقتصادية والاستفادة من كافة الفرص المتاحة من أجل تطوير تجارتها الخارجية وتحريرها تحريرا يرجع عليها بالمكاسب وليس بالخسائر إذا أحسنت استغلال الفرص وطورت إستراتيجيتها التجارية بما يتوافق ومتطلبات السوق العالمية.

توصيات الدراسة:

بعد عرض مجمل النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتحقق من مدى مطابقتها للفرضيات المقدمة لمعالجة موضوع البحث، يمكن تقديم بعض التوصيات المتمثلة فيما يلي:

- إن العولمة الاقتصادية هي ظاهرة حديثة وتحمل في طياتها مجموعة من الأحداث والأمور الايجابية والسلبية، لذلك وجب على كل الدول مسايرة هذه الأحداث بشكل تستطيع من خلاله تطوير تجارتها الخارجية وبذلك تطوير اقتصادها ككل.

- قد تكون العولمة هي تجسيد للأفكار الأمريكية ومحاولة من طرف البلدان الصناعية الكبرى السيطرة من خلالها على اقتصاديات كافة الدول الأخرى الأقل نموا خاصة الدول النامية، ولكن إذا سلمت هذه الأخيرة بهذه الحقيقة وتركت تجارتها واقتصادها تحت سيطرتهم فلن تواكب تحديات

العولمة، فالعولمة الاقتصادية فرصة للدول النامية إذا أحسنت استغلالها قد تصل إلى مرتبة الدول الكبرى .

- إن تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود تحمل أخطارا عديدة وسلبيات جمة، لذلك وجب على الدول النامية تبني إستراتيجية متينة يقوم عليها الاقتصاد في جميع المجالات وكافة القطاعات.

- إن العولمة الاقتصادية أصبحت اليوم أمرا حتميا لا يمكن تجاهله لذلك فكل دولة صار من الإلزام عليها مواجهة تحدياتها، خاصة تحرير تجارتها الخارجية من كافة القيود، و هذا ليكون العالم قرية صغيرة تتم فيها المبادلات التجارية بكل حرية و من دون عوائق.

إن مواجهة التحديات تقتضي إتباع سياسات حازمة منها:

1- السياسة الزراعية: تعتبر الدول النامية من المستوردين الأوائل للغذاء وما يترتب على ذلك من الزيادة في حجم الخسارة المتوقعة لهذه التبعية نتيجة الارتفاع المنتظر في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية.

2- السياسة الصناعية: إن المنظمة العالمية للتجارة تهدف إلى تحرير تجارة المنتجات الصناعية أكثر مما تستهدف السلع الأخرى، وهذا يستوجب الأخذ بعين الاعتبار توجهات المنظمة عند تحديد السياسة الصناعية ، ويشير واقع الصناعة في الدول النامية إلى أنها مازالت تعاني من أزمة متعددة الجوانب والمتمثلة في :

- النمو الضعيف للإنتاج الصناعي خاصة بالنسبة لتلك الفروع التي تشكل لب الصناعة

- اهتلاك وتقادم التجهيزات التي ترجع إلى فترة السبعينيات، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية.

- الاستعمال الناقص للطاقات الإنتاجية التي أصبحت ظاهرة مزمنة ويقدر استعمال الطاقة الإنتاجية، ما بين 42 بالمائة و 46 بالمائة خلال نهاية السبعينيات من القرن الماضي.

- التبعية الكبيرة لجهاز الإنتاج فيما يحص التمويل بالمدخلات المستوردة.

- ضعف القدرة التصديرية، ويتضح ذلك من خلال بنية الصادرات الجزائرية الإجمالية التي تطغى عليها المحروقات.

3- السياسة الجمركية: فالسياسة الجمركية ما هي إلا انعكاس للسياستين السابقتين ووسيلتها الأساسية هي التعريفة الجمركية الهادفة إلى تكريس الأولويات والاختيارات المحددة في القطاعين الزراعي والصناعي سواء من جانب استعمال هذه التعريفة لحماية الإنتاج الوطني أو من جانب استعمالها لتدعيم الإنتاج الموجه للتصدير والجانبين متكاملين بمنظور المتطلبات الحالية للمنظمة العالمية للتجارة.

وسبق الإشارة إلى أن المنظمة طالبت بالمزيد من تخفيض معدل التعريفة الجمركية إلى اقل ما يمكن وهذا الطلب يمس بمتطلبات التنمية التي تقتضي رفع هذا المعدل.

4- التكتلات الإقليمية: لا شك أن للتجمعات الاقتصادية فوائد مباشرة، وهي تعد سلاحا فعالا للدول النامية و وسيلة ضغط للتأثير على موازين القوى وتعديل قواعد اللعبة الجائرة للنظام الجديد للتجارة العالمية. وعلى الدول النامية التي تعاني العزلة أن تعيد تقويم وضعها من هذا الجانب، ومسعاها الصحيح حتما ليس باتجاه أوروبا التي تفوقها كثيرا من حيث مستوى التطور وإنما الأصح أن يكون مسعاها باتجاه الدول النامية التي يتقارب مستوى تطورها مع مستواها مثل إفريقيا ومنطقة التجارة العربية الحرة، ويمكن للجزائر إقامة مع هذه الأخيرة علاقات اقتصادية وتجارية متكافئة، وإرساء قواعد وأسس العمل المشترك للنهوض بأوضاعها وتدعيم قدرتها التفاوضية مع الدول الصناعية المتقدمة والمطالبة بتمديد آجال بعض الالتزامات التي لا تراعي وضع الدول النامية، وإلغاء أو التخفيف من الشروط التعجيزية للاستفادة من بعض الاستثناءات.

وختاما على الدول النامية أن تحدد البدائل والاستراتيجيات الضرورية لتحقيق تكيف ايجابي مع المنظمة العالمية للتجارة أي التكيف الذي يتحكم في القيود الداخلية و الخارجية للتنمية الاقتصادية.

في الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا ولو جزئيا في معالجة هذا الموضوع بمختلف جوانبه الأساسية كما نتمنى أن تكون لنا فرصة في المستقبل للبحث في الجوانب التي تعتبر مكملة ومفصلة لهذه الدراسة.

وأخيرا نشير إلى أن المنظمة العالمية للتجارة أهم دافع للعولمة الاقتصادية وهي أهم شكل من أشكال تأثير العولمة الاقتصادية على التجارة الدولية ونتطرق فيه أيضا إلى تطور التجارة الخارجية للدول المتقدمة والدول النامية وخاصة بالإشارة إلى حالة الجزائر، من خلال محاولة انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة وهذا من أجل مواكبة التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية .

- الآثار على الدول النامية:

إن التغيرات التي لحقت بالنظام التجاري الدولي في السنوات الأخيرة وبالتحديد بعد انتهاء جولة الأوروغواي و إنشاء منظمة التجارة العالمية كأداة لتنظيم و تسيير و مراقبة حركة التجارة الدولية. و العمل على تحريرها أكثر فأكثر، فإن الدول النامية عموما ستواجه تحديات كبيرة قد تؤدي إلى مكاسب إذ تم التغلب عليها و قد تؤدي إلى خسائر إذا عجزت هذه الدول على مواجهتها.

تتراوح مواقف الدول النامية من اتفاق مراكش بين التأييد و التحفظ و التردد ونظرا لأهمية هذا الاتفاق بسبب ما هو متوقع له من ثقل مسيطر في قضايا الاقتصاد العالمي عامة و التجارة الدولية على وجه الخصوص، فإن جميع هذه الدول ستتأثر به على درجات متفاوتة و بأشكال مختلفة، و يمكن تلخيص بعض أهم هذه الآثار على النحو التالي:

- فبتوقيع اتفاق مراكش فإن سلاح الحماية كما هو واضح قد تقلصت حدود استخدامه وتقلصت فاعليته. و الأهم من ذلك هو الهدف البعيد المدى و المعلن لاتفاقية الغات و الذي يمكن تلخيصه بالتحرير التدريجي للتجارة الدولية من القيود و الحواجز التي تعيق حركتها أي الوصول إلى عالم بلا حدود من الناحية التجارية و فيما يتعلق باتفاق مراكش تحديدا، فإن تطبيقه يعني:

- –إلغاء الحماية نهائيا على مدى السنوات العشر القادمة بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس و هو من القطاعات الهامة لمعظم الدول النامية.

- تخفيض مستوى الحماية بشكل ملحوظ بالنسبة لقطاع الزراعة على مدى السنوات القليلة القادمة، و هو أيضا من القطاعات الرئيسية في اقتصاديات غالبية الدول النامية.

- إلغاء الحماية نهائيا بالنسبة لـــ 40% من السلع المصنعة، مع تخفيضها بنسبة 30% فيما يتعلق بالقسم الآخر أي الـــ 60%.

- و القضية التي تطرحها هذه الوقائع و بإلحاح على الدول النامية هي:

- كيف ستستطيع هذه الدول رسم سياساتها التنموية و تطوير اقتصادياتها، خاصة ما يتعلق بالإنتاج الوطني، و هي مجردة من سلاح الحماية أو بمستوى متدن من الحماية... ليس هناك من إجابة واحدة صالحة لكل الدول النامية، فالتعامل مع قضية بهذه الأهمية تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروفها و إمكاناتها.

- إن إلغاء أو تخفيض الدعم بالنسبة لبعض المنتوجات سيضعف القدرة التنافسية لهذه الدول في الأسواق العالمية و سيؤدي إلى ارتفاع كلف واردات الدول النامية من الدول الأخرى. مما يطرح مدى قدره هذه الدول على دفع الزيادات المحتملة في أسعار وارداتها.

- سيؤدي التحرير التدريجي لتجارة الخدمات إلى اشتداد المنافسة في سوق الخدمات العالمي، و نظرا لهشاشة و ضعف قطاع الخدمات في الدول النامية خاصة (نشاط الخدمات المالية من مصارف، شركات تأمين... و غيرها) فالتوقعات تشير إلى احتمال تأثر هذا القطاع سلبي نتيجة تحريره وفق نصوص الاتفاق.

- إن كثافة وحدة الضوابط التجارية المتعددة الأطراف و توسع نطاقها كنتيجة لجولة أوروغواي قيدت استخدام بعض أدوات السياسة الاقتصادية الانتقائية التي كان لها دور رئيس في نجاح صادرات البلدان النامية، لم يعد ممكنا في ظل التحرير المتزايد في أسواق رأس المال الدولية. و عولمة الإنتاج من الشركات عابرة القوميات فرض تشريعات وقوانين على الشركات فيما يتعلق بأهداف السياسة الصناعية للبلد المضيف. و هنا نؤشر تعارضا مهما مع الدور المهم الذي مارسته الحكومات في معظم البلدان النامية، و لاسيما سياساتها الصناعية في تسريع التحول الهيكلي

الاستراتيجي في الاقتصاد من خلال دعم قطاعات معينة حددت على أنها إستراتيجية لتملكها ميزة نسبية حركية محتملة مهمة وتتلقى بذلك دعما حكوميا.

- –إن القضايا الجديدة التي طرحت في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف في مجال الخدمات و حقوق الملكية الفكرية، و الاستثمار و التكنولوجيا، تعكس الإستراتيجية الجديدة. أي أن البلدان المتقدمة تشجع البلدان النامية على تبني أشكالا من استراتيجيات التنمية التي لا تنتج عن ظهور متحدين جدد لهيمنة الدول المتقدمة.

و الهدف هو الإفراغ المسبق لاستراتيجيات التنمية الأكثر اعتمادا على الذات التي اتبعت من اليابان و التي نجم عنها ظهور شركات وطنية رائدة شكلت تحديا للشركات عابرة القوميات في أوروبا و أمريكا الشمالية.

من جانب آخر فإن لمنظمة التجارة العالمية و اتفاقية التجارة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية و إجراءات الاستثمار و القضايا الجديدة بشأن الفقرات الاجتماعية كمقاييس العمل، و عمل الأطفال...إلخ، من المحتمل أن تعمل كعائق لإنسانية عملية إعادة الهيكلة. ففي ظل نظام اتفاقية التجارة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية تكون حماية حقوق الامتياز صارمة و دقيقة جدا. مما قد يولد احتكارات تكنولوجية تعيق نقل التكنولوجيا على الصعيد العالمي. و أن هذا سيبطئ من عمليات إعادة توطين الصناعات. فضلا عن ذلك فإن توقع العقوبات التجارية ضد الدول التي تخل بمقاييس العمل و عمل الأطفال سيعطي نتائج عكسية كبيرة على تحول اقتصاديات الأجر المنخفض و إمكانية حصولها على مزايا نسبية في السوق العالمي، و هكذا فإن القوانين الجديدة في لعبة التجارة والاستثمار الدوليين من المحتمل أن تؤثر على عملية إعادة تدوير الميزة النسبية من خلال الشركات عابرة القوميات و الاستثمار الأجنبي المباشر. و على نحو مماثل فإن اتفاقية إجراءات التجارة ذات الصلة بالاستثمار توضح بأن شروط المحتوى المحلي و روابط الاستيراد – التصدير المفروضة من مجموعة الاقتصاديات المصنعة حديثا الأولى و بعض القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر لا تنسجم مع مبدأ الجات الجديد. و هذا يعني تباطؤ آثار الروابط الخلفية للاستثمار الأجنبي المباشر و من ثم تدوير الميزة النسبية لشركات البلد المضيف كذلك فإن بعض البلدان التي حازت على حصة سوق في الصناعات منخفضة الأجر كالنسيج لن تتمكن من الحفاظ على مزاياها النسبية عندما يعمل نظام اتفاقيات الألياف المتعددة التي تأخذ ميزتها من الحصص و ليس لها علاقة بالتحولات الهيكلية.

المراجع

قائمة الكتب:

- أبو حرب عثمان ، 2008، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
- السانوسي محمد وشحاتة محمد، 2007، التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، مصر.
- السريتي محمد احمد ، 2009، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، مصر.
- السواعي خالد محمد، 2009، التجارة الدولية –النظرية وتطبيقها– عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن.
- السيد أحمد عبد الخالق، 2006، التجارة الالكترونية والعولمة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
- الصوص نداء محمد ، 2008، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، الأردن.
- العصار رشاد، سلمان مصطفى وآخرون، 2002، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن.
- الموسري ضياء مجيد، 2005، العولمة واقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- بوكروح نور الدين، اكتوبر 2003، النظام التجاري متعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الفكر البرلماني.
- تومي عبد القادر، 2009، العولمة، دار هومة، الجزائر.
- جيمية محمد عبد العزيز، 2000، الاقتصاد الدولي، دراسة وتطبيقية، مصر.
- حسام علي داود، أبوخضير أيمن والهزامة أحمد، 2002، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الميسر للنشر والتوزيع،الأردن.

- حسين لطيف كاظم الزيدي، 2002، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدول في العالم الثالث، دار الكتاب الجامعي.

- رشوان عبد المنصف حسين ، 2006، العولمة وآثارها (رؤية تحليلية إضافية)، المكتب الجامعي الحديث، أسوان.

- زينب حسين عوض الله، 1999، الاقتصاد الدولي –نظرية عامة على بعض القضايا– دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر.

- سعداوي سليم، 2008، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.

- شيحة مصطفى رشيدي، 2004، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، مصر.

- طارق جمعه سيف، 2008، تأمينات التجارة الخارجية، دار الفكر الجامعي، مصر.

- عبد السلام رضا ، 2007، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.

- عبد الرحمن يسري احمد، 2007، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر.

- عبد المطلب عبد الحميد، 2001، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر.

- عبد المطلب عبد الحميد، 2006، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر.

- عبد المنعم محمد الطيب النيل، ديسمبر 2005، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.

- عدون ناصر دادي وآخرون، 2003، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر

- علي حسن سالم، 2005، التجارة الدولية الميسرة، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الأردن.

- فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، 2010، عالم الكتب الحديث، الأردن.

- قابل محمد صفوت، 2003، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.

- لطرش طاهر ، 2005، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر.

- محمد إبراهيم عبد الرحيم، 2009، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.

- مصطفى سلامة، 2006، منظمة التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، مصر.
- مطر موسى سعيد، اللوزي باسم وآخرون، 2001، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريت، 2010، آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- يونس محمود، 1993، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.

المذكرات:

- اسطنبولي آمنة – كيشريدي طارق – بوجعطاط رضا، 2005، تأثير الأورو على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ليسانس قسنطينة.
- المانع ربيعي، 1995، دور التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني مع دراسة تطبيقية عن الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- سعودي محمد الطاهر، 2003، تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة"الحتمية والرهانات" ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، قسنطينة.
- شامي رشيدة، 2006، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر.
- منصوري علي، 2008، دور نظام الرقابة الداخلية في التحكم في مخاطر القروض المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف.
- مذكرة لنبل شهادة ليسانس،2001، دور البنوك في تطوير التجارة الخارجية في الجزائر، جامعة قسنطينة.

مواقع الإنترنيت:

- www.alquds-st.com/vb/showthread.php
- http://anthro.ahlamontada.net/t864.topic/
- http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topies/68057/posts